

عبد القادر الفاسي الفهري

المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي

دار تويقال للنشر

عمارة معهد التسيير التطبيقي

مساحة محطة القطار - بطندير - الدار البيضاء.

المغرب - الهاتف وفاكس: 60.05.48

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
المعرفة اللسانية — أبحاث ونماذج
بإشراف د. عبد القادر العاسي الفهري

الطبعة الأولى 1998
© جميع الحقوق محفوظة

الإيجاع الففوفى رقم 1998/692
رمك 9981-888-58-7

المحتوى

تقديم

15 الفصل الأول: في التمثيل والنساج النظريين:
أساسيات البرنامج الأدنى

39 الفصل الثاني: الصرف الموزع وتصريف الفعل

67 الفصل الثالث: لانتاظر الصفات وتراكيب الملكية

111 الفصل الرابع: الظروف وسلسلتها

137 الفصل الخامس: المصطلح المولد

151 الفصل السادس: حرية النمو والمصمم الذهني

170 المراجع

الفصل الأول

في التمثيل والنساج النظريين:
أساسيات البرنامج الأدنى

ما فتئت النظرية التوليدية التحويلية منذ نشأتها (بنطامن شومسكي (1955)) تتطور وتتفاعل مع تمثيلات وتصورات للقدرة اللغوية أو الملكة، والمكونات ووسائل الاشتراك أو التباين بين اللغات الطبيعية. وقد تركزت ثوابت البرنامج التوليدي حول نقطتين أساسيتين:

(أ) بناء نماذج صورية واضحة لماثل معرفة لغة (أو لغات) طبيعية معينة.
(ب) تقديم تفسير لمشكل "التعلم"، أو كيف يصل متكلم لغة إلى اكتساب ما يكتسبه من معرفة عن لغته، علما بأن دور التجربة اللغوية الخارجية في تشكيل هذه المعرفة جد محدود (نظرا إلى ما دعي بفقر المنهج).

وقد اغتنى البرنامج التوليدي عبر السنوات بعدد هائل من المذاهب والاتجاهات، جعلت البعض يشكك في إمكان التوفيق بين اقتراحات التوليديين المتباعدة، وجعلت بعضا آخر يستدل بهذا الغنى على حيوية البرنامج، وقدرته على احتواء أجود الاقتراحات وأقواها.²

¹ انظر الفاسي (1990).

² انظر روفري وشلينكر (1997) Rouvret et Schlenker في هذا الصدد.

ويتعلق الإشكال (أ) بخصائص المحرك الداخلي (internal engine) والنساج (architecture) الذي يمكن من "توليد" عدد لا محدود من الجمل المنتمية إلى لغة بعينها (أعني بعين النظر ظاهرة "الإبداع" في اللغة، وإمكان تأويل ما لم يسمع ولم يزول من قبل)، مع ثلاثي توليد الجمل التي لا تنتمي إلى اللغة. فهذا المحرك تكراري (recursive) وتوليدي (generative). ويخص الإشكال (ب) إعطاء مضمون وتأويل "واقعيين" لموضوع النظرية اللسانية، بتأويل معطيات السلوك اللغوي. ونظرا إلى أن هذا السلوك قائم على قدرات ذهنية، فإن اللسانيات تجد مكانها الطبيعي ضمن العلوم المعرفية (cognitive sciences).

وكما يبين شومسكي في عدد من كتاباته،³ فإن غنى وتعقد الظواهر اللغوية خلق توترا دائما بين أهداف الكفاية الوصفية (التي ينشغل بها الإشكال (أ)) وأهداف الكفاية التفسيرية (المضمنة في (ب)).⁴ فلبسوغ الأهداف التفسيرية، اتضح أن نظرية للحالة الأولى للمضغ الذهني اللغوي (أو الملكة اللغوية) ينبغي أن تقترض أن اللغة المعينة "معروفة" أساسا في مرحلة سابقة للتجربة. وعليه، ينبغي أن تكون الإمكانيات التي تتيحها النظرية أو ما دعي بالنحو الكلي (Universal Grammar) محدودة جدا، حتى يتاح للمتعلم انتقاء النسق النحوي بدون تردد، بناء على تجربة خارجية محدودة تمكنه من تثبيت وسائط النحو "الخاص" الذي يميز اللغة التي يتعلمها.

إلا أنه وقع التباعد عن هذا الهدف لما انشغلت الأنظمة التوليدية واغتشتت من أجل بلوغ الكفاية الوصفية، موظفة طرقا وآليات مختلفة بالنسبة لكل لغة (مع أن المفروض أن تكون هذه الطرق والآليات موحدة ومستقلة عن اللغات). وما زاد في تعقيد المشكل تضخم حجم الظواهر الجديدة التي تم اكتشافها أثناء محاولة صياغة أنظمة القواعد الكافية. وقد أدى هذا إلى بناء

³ انظر شومسكي (1993) و(1985) ب) على الخصوص.

⁴ عن هذين المفهومين، انظر لفاسي (1985)، والمراجع المذكورة هناك.

عدد مهول من أنظمة القواعد (المختلفة كثيرا عن بعضها بعضا)، مما جعلنا نبتعد كثيرا عن الحل لإشكال التعلم.

وقد قدم نموذج ما دعي بالمبادئ والوسائط (Principles and Parameters) على افتراض وجود نحو كلي، هو عبارة عن مبادئ كلية، ثابتة وقارة ومستقلة عن اللغات، بل مشتركة بينها، إلى جانب وسائط (parameters) ترتبط بما ترسب عن القواعد الخاصة المميزة للغات، المحدودة العدد، مما يجعل إمكانات التنوع بين لغة وأخرى محدودة. ⁵ وتبين أن كل وسيط يفترن بسمات صرفية أساسا، تربط بين العلامات التصريفية الموجودة في المقولات المعجمية المصرفة وبين المقولات الوظيفية الصرفية (مثل الزمن والحسد، الخ). فهذه النظرة إلى التوسيط ترجع إلى فكرة تعود أساسا إلى سيرسن (1927) Jespersen مفادها أن التركيب يترجم ما هو مشترك بين اللغات، بخلاف الصرف، الذي لا يتظر أن يكون كذلك. وعليه نتظر أن يكون هناك نظام حسابي واحد (computational system)، ونظام معجمي واحد، مشترك بين اللغات، وأن يكون التنوع والاختلاف محصورين في بعض السمات الصرفية المتوسطة. ومن هنا فكرة أنه لا توجد إلا لغة واحدة أساسا، على الرغم مما يظهر من تباعد بين اللغات.

والبرنامج الأدنى (Minimalist Program) يتخرج ضمن توجه إشكالي مماثل، يروم بلوغ التفسيرية عبر الأدنى (minimization). فالأدنىة هي نظري مفاده أن يقوم العلم بتغطية أكبر عدد من الوقائع والتعارب عبر استنتاجات منطقية مرتبطة بعدد قليل من الافتراضات والمسلعات. ⁶ وهو مفهوم مرتبط بالبساطة (simplicity) والتقليص (reduction) والتقتير (parsimony). فتمشيا

⁵ انظر القاسي (1990 و 1991-1993).

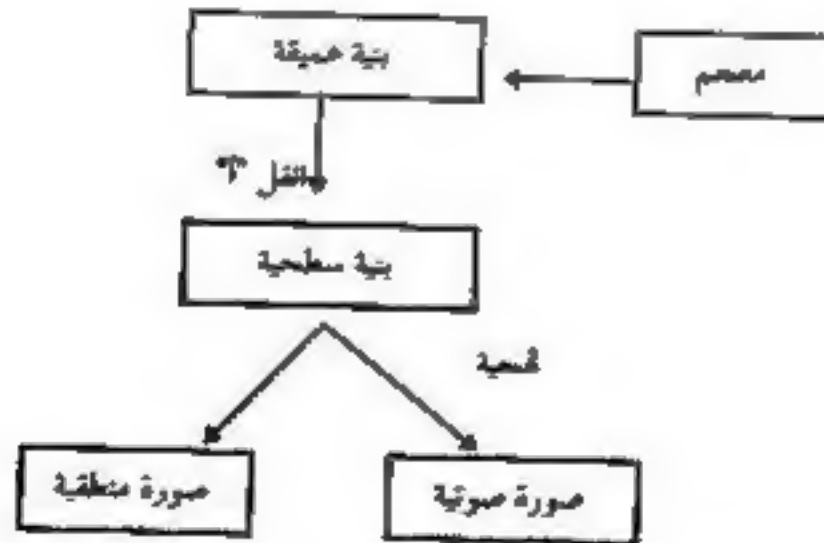
⁶ انظر إيستين، تريسن وتسقارت (1996) Epstein, Thrainsson & Zwart اللذين يجادلون على أينشتين (1954) Einstein وناش (1963) Nash في مقاربات إيستية مماثلة.

مع الأدنوية، ينبغي إعادة النظر في النساج التحوي حتى تتمكن من التبسيط والحذف وإعادة الهيكلة، الخ. وقد ركز شومسكي (1995 ب) في هذا الباب على التقليل من مستويات التمثيل النحوية، وكيفية بناء التمثيلات (أو معالجة المعلومات الصوتية والدلالية / المنطقية)، وكيفية التوفيق بين السمات الواردة في البنات (أو التسويغ عبر الفحص)، والقيود على النقل، وعلاقة المكونية بالخطية، الخ.

1. تقليل مستويات التمثيل

تمشيا مع مبدأ الأدنوية، اتجه البرنامج الأدنى إلى تقليل عدد مستويات التمثيل النحوية. فبعد أن كان نموذج نظرية الربط العاملي يتضمن أربعة مستويات، كما في الجدول (1)،⁸ اقترح شومسكي (1995 ب) أن ينحصر التمثيل في مستويين، كما في (2):

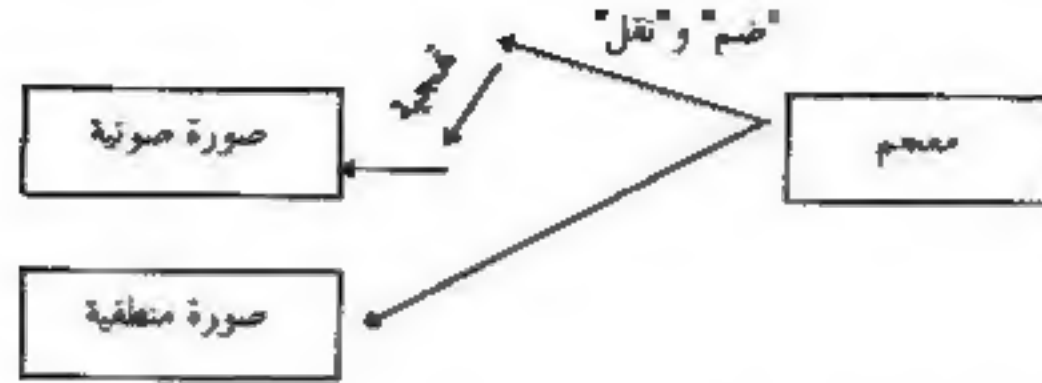
(1)



⁷ د.م.

⁸ انظر شومسكي (1981) والفاسي (1990) على الخصوص.

(2)



ففي هذا النموذج الأخير، هناك تمثيل مجرد للصوت، أو ما دعى بالصورة الصوتية (ص.ص.)، وهناك آخر للمعنى، أو الصورة المنطقية (ص.م.). وهذان المستويان لا يمكن الاستغناء عنهما، كما دافع عن ذلك شومسكي (ن.م.)، لأنهما مستويان تمثليان وجائهيان (interface levels) تفرضهما، مبدئياً، الضرورة التصورية (conceptual necessity). فهذان المستويان متصلان بنسقين خارجيين (بالنسبة للنحو) هما: النسق النطقى-الإدراكى (articulatory-perceptual system) من جهة، والنسق التصورى-القصدى (conceptual-intentional system) من جهة ثانية. وأما مستويي البنية العميقة والبنية السطحية، فهما مستويان داخليان فقط، بمعنى أنهما لا يغديان أي نسق خارجي. وفي هذا النموذج، هناك معجم وهناك عمليات محصورة في عمليتين أساسيتين: عملية "ضم" merge، وعملية "نقل" move، تقومان بالبناء وبالتأليف أو الجمع بين المركبات.

والمعجم يتضمن ما نعرفه حين نعرف مفردات اللغة. كل مدخل معجمي يشمل ثلاث مجموعات من السمات:

- (أ) سمات دلالية
- (ب) سمات صوتية
- (ج) سمات تركيبية

وكل مظهر من مظاهر التمثيل للمعجمي في (أ) و(ب) ينبغي أن يكون مؤولا في النسقين الخارجيين (النسق النطقي-الإدراكي والنسق التصوري-القصدي). وأما السمات في (ج)، فتضمن السمات المقولية (ف، س، ح، الخ) والسمات الإحالية التطابقية (شخص، عدد، جنس، الخ)، ودورها تعيين وضع الكلمات التركيبي، ولا تتضمن إلا تعليمات للمكون التركيبي نفسه، بخلاف السمات الأولى.

عملية "ضم" تدخل في إطار إحياء "التحويلات المعممة" (generalized transformations) التي اقترحها شومسكي (1957)، وتم الاستغناء عنها لفائدة نموذج تتولى فيه معالجة التكرار (recursion) القواعد المركبة (phrase structure rules). وعملية البناء الثانية هي عملية "انقل". فكل عملية من هاتين العمليتين تولف بين مقولتين (ومقولتين فقط) لتكوين مقولة ثالثة. وإضافة إلى هاتين العمليتين التوليديتين، هناك عملية تهجية (Spell-out) التي تنطبق في أي نقطة من نقط الاشتقاق، وتتوّل البنية صوتيا (أو خطيا). ونتيجة هذا الانطباق، فإن هناك معلومات تسقط من البنية (وتثبت في المكون الصوتي)، بينما تتوالى سموررات الاشتقاق الأخرى، لتؤدي إلى تأويل دلالي (في الصورة النطقية).

وهكذا يتم الاستغناء عن البنية العميقة والبنية السطحية. وكما لاحظ شومسكي (1995 ب)، فإن عددا من الأعمال دقت في المشاكل التجريبية المترتبة عن افتراض وجود هذين المستويين للتمثيل، من ضمنها أن البنية العميقة مستوى توجد فيه ممثلة جميع المقولات التركيبية، وتدرج فيها "كل المعلومات في نفس الوقت" (مع أن نموذج البناء المتدرج أنسب)، أو ينطبق فيها المقياس المحوري، الخ. وعوض البنية العميقة الجاهزة، تعتمد البرنامج الأدنى التحويلات المعممة (مثل "ضم")، كما تعتمد مبدأ ملء معجمي أو ولوج

المعجم (lexical access) متدرج عمر مراحل الاشتقاق.⁹ وأما البنية السطحية، فيستعني عنها أيضا وتعرض بعملية التهجية، كما في نظرية الربط العاملية فقد لاحظ شومسكي (1986) أن البنية السطحية هي المستوى الوحيد¹⁰ الذي له اتصال بالمستويات التمثيلية الأخرى، وعليه يمكن الاستعانة به.

اشتقاق جملة في البرنامج الأدنى يؤدي إذن إلى بناء مستويين للتمثيل فقط هما الصورة الصوتية والصورة المنطقية. وهذان التمثيلان خاضعان لمبدأ التأويل التام (The Principle of Full Interpretation) الذي يشترط ألا يتضمن مستوى التمثيل إلا موضوعات مشروعة (legitimate objects). فإذا كان مستوى التمثيل لا يتضمن إلا موضوعات مشروعة، نقول إن الاشتقاق موفق (converges) في هذا المستوى، وإلا فإنه يمثل ويتفجر (crashes). ويفترض شومسكي أن المكون التركيبي الحاسوبي (computational) يدمج في مكونين إنجازيين للنسق المعرفي (performance systems) هما مكون التلفظ أو المكون النطقي-الإدراكي (articulatory-perceptual) ومكون التأويل أو المكون التصوري-القصدية (conceptual-intentional). فالتمثيل المشروع هو الذي يكون وجهة (interface) بين المكون الحاسوبي التركيبي الداعلي وبين أحد المكونين الإنجازيين الخارجيين. فالصورة الصوتية والصورة المنطقية تمثيلان وجائهيان يزود كل منهما النسقين الإنجازيين بتعليمات (تأويلية).

⁹ انظر في هذا الصدد كروخ وجوشي (1985) Kroch & Joshi و كروخ (1989)، على الخصوص

¹⁰ يدعو برودي (1995) Boody إلى أدوية أكثر راديكالية تبني مستوى واحد للتمثيل التركيبي معي بما يكفي لإتاحة التهجية مباشرة (أرض ص) والتأويل الدلالي (أرضاء ص.م). مباشرة كدنت. وهذه النظرة تسعى كفلت من عملية النقل وترصد كل آثاره عن طريق السلاسل

2. بناء التمثيلات وتشغيل النموذج

إذا كان النموذج النحوي الحاسوبي (computational model)، كما يصفه شومسكي (1993) و (1995)، لا يتضمن إلا مستويين للتمثيل هما مستويا الوجدان، وكيف يشتغل هذا النموذج، وكيف يتم بناء المركبات أو الجمل؟ أول شيء ينبغي ملاحظته (علامة على كون النموذج حركسي تدرجي، لا سكوني إجمالي، كما أسلفنا) هو أن النموذج يشتغل من أسفل-إلى-أعلى، عوض أعلى-إلى-أسفل، كما هو معهود في السادج التوليدية، والبناء يتم عبر خطوات موجهة حسب ما ذكر. لنفترض أننا نريد بناء جملة مثل "أكل الولد التفاحة". فهذا التوليد يتم عبر الخطوات التالية:

(أ) التعداد (numeration): يقتضي حصر أو جمع الوحدات المعجمية التي تمثل اللبانات الأولى لبناء الجملة. التعداد (أو المعدودة) يتضمن إذن: [أكل]، [الرجل]، [التفاحة]، و [زمن].

يفترض في هذا الباب أن المعجم يتضمن كلمات ذات معنى (content words)، مصرفة نصريفا تاما (fully inflected)، أي حاملة لنواصب الإعراب والتعريف والتطابق والرمز، إلخ. ويتضمن المعجم أيضا دعامات بالنسبة للكلمات الوظيفية (functional words) مثل [زمن] و [حد]، إلخ.

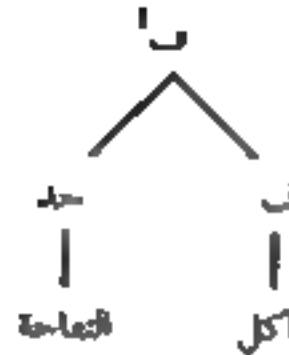
(ب) الانتقاء (select): من بين المجموعة المعدودة يمكن انتقاء كلمة مثل "أكل" أو "التفاحة"، إلخ.

(ج) "ضم" (merge): بعد انتقاء "أكل" وانتقاء "التفاحة"، يمكن ضم "التفاحة" إلى "أكل"، مما يؤدي إلى إحداث بنية مسقطه لأكل كالتالي:

¹¹ المفروض أن "ضم" تنطوي كتحويل معجم (generalized transformation) يقوم بعملية استبدال

(substitution)، بعد أن يتم إسقاط للقولة في مستوى أعلى وخلق موقع فارغ (انظر أسفله)

(3)



بعد ذلك يقع انتقاء "الرجل"، وضمه إلى المركب الفعلي، مما يؤدي إلى خلق بنية كالتالي:

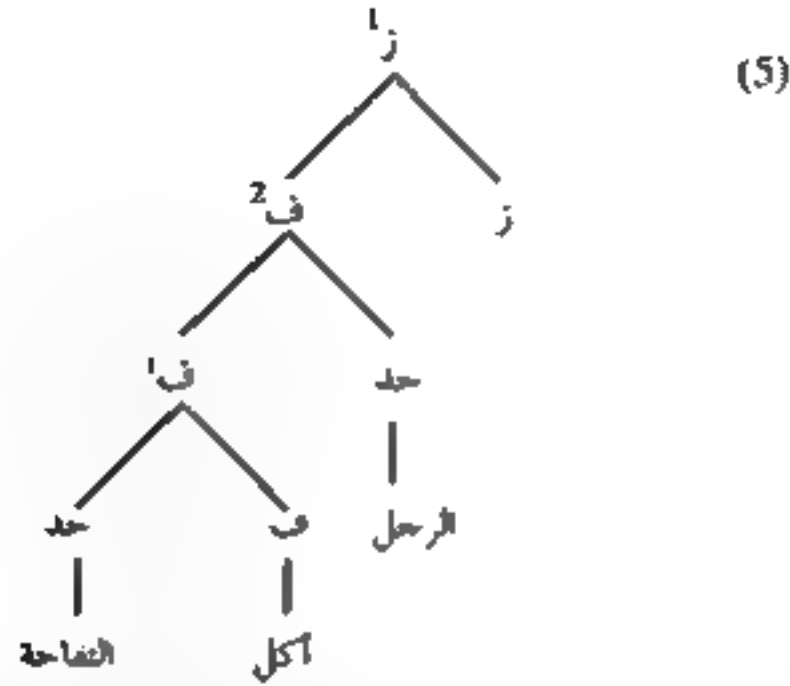
(4)



فالمركب الفعلي هنا يضم الفعل والفاعل، طبقاً لما سبق أن اقترحه كورودا (1985) من أن الفاعل محنوي في إسقاط الفعل.¹² وإتماماً لبناء الجملة، يقع انتقاء [ز]، مما يؤدي إلى تكوين المركب الزمني (الصوري) التالي:

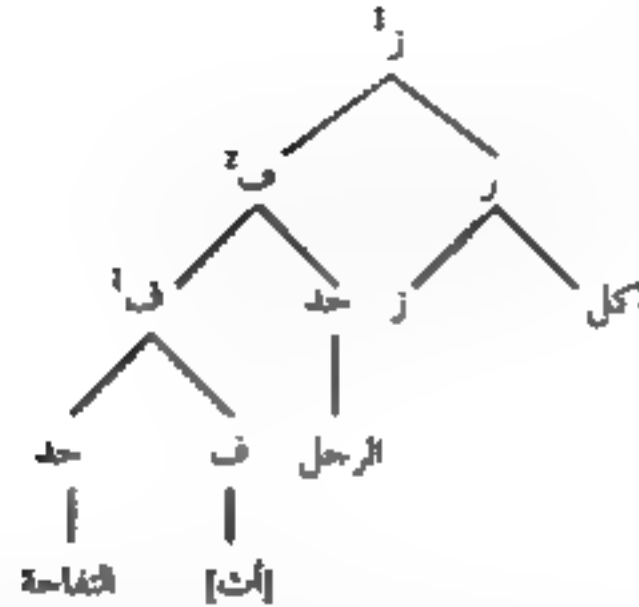
¹² بالنسبة لتطبيق هذا الافتراض على العربية، انظر الفاسي (1987، 1990، و 1991-1993)

¹³ عملية "صم" (وعملية "انقل" كذلك) عاصمة لبند الملكية الصارمة (Strict cyclicity condition) الذي يضمن أن تبقى الأشجار من أسفل إلى أعلى بالتدرج.



وبعد أن يتم بناء الجملة عبر جميع العناصر الموجودة في المعلومة، تدخل عملية النقل (move) التي تمكن من تسوية السمات الموجودة في الوحدات المعجمية. فحدد البرنامج الأدنى أن الوحدات المعجمية توجد تامة التصريف في المعجم (أي حاملة لجميع العلامات التي تحتاج إليها الكلمة لبنائها ككلمة سليمة البناء)، ويقوم التركيب بتسوية هذه السمات الموجودة، مما يضطر الكلمة إلى الانتقال في الشجرة. وهكذا ينتقل الفعل إلى [ز] مثلاً في البنية أعلاه لتسوية السمة الزمنية الموجودة فيه، مما ينتج عنه البنية التالية، برتبة ف-فاسف:

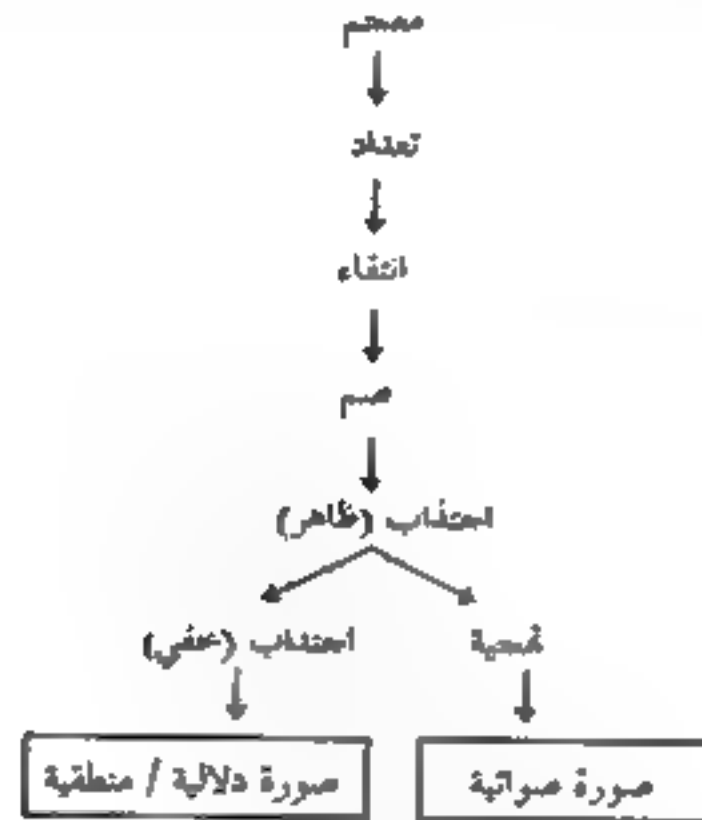
(6)



عملية "الضم" تخلق بنية مركبية جديدة انطلاقاً من مركبات أصغر، يتم خلالها "توسيع بالإسقاط" لمركب من نمط (type) معين إلى نمط من مستوى أكبر يحتوي الأول. "أكل" مثلاً من نمط إسقاطي أول هو "ف" يتم توسيعه إلى ف¹ ليصنع عمدة فارعة إلى يساره، تملأ بالمفصلة المحدية "التفاحة". علا شك أن هذا الملء يتم عن طريق الاستبدال (substitution).¹⁴ وأما عملية "النقل"، فهي لا توسع الشجرة، وإنما تخرج ضمنها (عن طريق الإلحاق adjunction أو الاستبدال كذلك). فنقل "أكل" في البنية أعلاه افترضنا أنه إلحاق إلى [ز]. ويفترض شومسكي أن النقل أثر، وليس علة، وأن المنظم لنقل مكون هو وجود سمّة في مكون أعلى تحتذه. فإذا كان هسدا التصور

¹⁴ بهذا يظهر بوصف طبيعية "ضم" كتحويل معمم لأن البنية المركبية المصححة توسع أولاً لتصبح معرفة (branching)، مما يعني أن نمطها الإسقاطي يزيد بـ 1، ثم يقع ضم استبدالي لسمّة مركبية أخرى تدخل تحت الفرع المنشأ.

صحيحاً،¹⁵ فإنه يمكن تعويض عملية "انتقل" بعملية "اجذب" (Attract) وما أن العمل يكون إما ظاهراً (في الصورة الصوتية)، أو خفياً (في الصورة المنطقية)، فإن الصورة العامة للمودج التحوي تكون كالتالي:



2.1. التسوية، فحص السمات، والتنقل

منذ أعمال أبني (1987) على الخصوص، درج التوليديون على التفرقة بين إسقاطات "معجمية"، تولد تحتها العناصر المعجمية ذات المحتوى الدلالي الخالص، وإسقاطات "وظيفية" (functional) أو صرفية (inflectional) تولد تحتها اللواحق التصريفية. ثم يقع نقل الجانوع المعجمية لتلتصق باللواحق، وتكوين الكلمات المتصرفة. إلا أن توليد الكلمات متصرفة لم يعد يسمح

¹⁵ في توظيف مفهوم الاجتذاب، انظر أيضا العاسي (1993).

بهذا التصور للعلاقة بين ما هو معجمي وما هو صرفي، ولا لما يمكن أن ينتج في المدخل المعجمي للواصف. فالرؤوس الوظيفية لم تعد تعلقواصق صرفية، ما دامت هذه الأخيرة مدخجة في الكلمات المعجمية (المصرفية نصريفا تاما)، بل تعبر رزما (bundles) من السمات المجردة. ولا بد أن يقع التوافق بين قسم هذه السمات وقسم السمات التي تحملها الوحدات المعجمية. ولذلك قبل أن دور هذه الرؤوس الوظيفية بسماتها هو فحص (checking) قسم سمات الرؤوس أو المركبات المعجمية. وهذا التوافق أو التطابق يفترض أنه محلي (local)، لا يتم على مساحة بعيدة. والجال المحلي محدد إما بعلاقة رأس ومخصص (أو فصلة)، وإما بعلاقة رأس برأس آخر (يكون ملحقا به عادة). فالفعل (ف) ينتقل مثلا إلى الزمن (ز) ليلاحق به، ويدخل معه في علاقة توافق أو تطابق / محص، ليحصل التاكيد من أن الرمز في وحدة الفعل المعجمية هو الزمن في المركب / الجملة والمركب الاسمي الماعل يفترض أنه ينتقل إلى محص الزمن (و/أو التطابق) لأن هذا الأخير "يسند" الرفع إلى الفاعل، أو في لغة جديدة يحمل سمة إعرابية هي سمة الرفع، توافق سمة الرفع الموجودة في الاسم الماعل. وتبسيط الصورة، هالك نوعان من السمات التي تتطلب الفحص، والتي تسبب في نوعين من القول (ج "نقل"): سمات من نوع [+ س] (اسم)، (الموجودة في ز)، وسمات من نوع [+ ف] (فعل). فالسمات من النوع الأخير تسبب في نقل رأس إلى رأس. مثلا نقل ف إلى ز (نظرا إلى سمة [+ ف] الموجودة في [ز]). والسمات من النوع الأول تسبب في نقل إسقاط أقصى إلى مخصص، عموما. مثلا نقل المركب الاسمي الماعل إلى المخصص ز (نظرا إلى سمة [+ س] الموجودة في [ر]).

في الصيغ الأولى للبرنامج الأدنى (انظر شومسكي (1993))، افترض أن مسبب النقل يوجد في العنصر للنقول. فالمركب الاسمي، مثلا، ينتقل إلى مخصص عامل فيه، ليخصص الإعراب الموجود فيه. وقد استدل شومسكي (1995) على أن التسبب في النقل هو سمة توجد في المركب المهدف، أو في الموقع الذي يحط فيه المركب المنقول. فالمركب لا ينتقل إلا إذا وجد

سمات "قوية" (strong) في الرأس الوظيفي، قادرة على اجتذابه إليه. وبصفة أدق، فإن هذه السمات القوية صُرفية، تفرض أن يتقبل مكون بصمة مكشوفة (overt) إلى مجال رأس وظيفي يُشيع (أو يفرغ) سماته، قبل التهجئة. ويفترض شومسكي أن السمات "الضعيفة" (weak) لا تفرض هذا الانتقال المكشوف، بل إن النقل يتم فقط بصفة خفية في الصورة المنطقية (على افتراض أن اللغات لها نفس البنية في هذا المستوى). وبناء على هذا التصور، يمكن الاستعاضة عن عملية "نقل" بعملية "اجتذاب"، مادام النقل لا يتم إلا نتيجة اجتذاب قوي. ويمكن أيضا حصر النقل في السمات، ما دام الهدف هو الموافقة بين سمة في مكون وسمة في مكون آخر. ورغم أن النقل يبدو شاملا للمقولات (categories) أو المركبات، فإن هذا ليس إلا ظاهريا، بل إن النظرية تدعونا إلى إعادة النظر في طبيعة ما هو مقول. فالنقل الضروري في الصورة المنطقية هو السمة فقط. إلا أن النقل الخالص للسمة قبل التهجئة غير ممكن (وإن كان ممكنا بعد التهجئة) لأن هذا النقل يخرق مبادئ الصوارة (ما دامت الوحدة الصوتية لا يمكن أن تجزأ). ولذلك فإن المكون بألمه ينقل، على أساس ضرب من الاجتلاب (pred piping) المواكب لنقل السمة. فكل المقولات هو صيغة لاجتلاب مُعَمَّم.

2.2. التوسيط، قوة السمات، وغنى التصريف

من بين المستويين التمثيليين الوجدانيين، يبدو أن مستوى الصورة الصوتية هو الأكثر حظا في أن يكون محل توسيط. فمن المحتمل أن يكون النسق الخارجي الإنجازي التصوري-القصدي موحدا عند الإنسان، وأن يكون المستوى الدلالي/ المنطقي غير مختلف بين اللغات. وعلى العكس من ذلك، فإن التمثيل الصوتي، كما هو واضح بمجرد الملاحظة الخارجية، يختلف من لغة إلى لغة، بالنظر إلى لائحة الأصوات، وميزاتها، وتأثيراتها الخاصة، إلخ.

وإذا كان نموذج التمازج الأدبي يفترض أن التمثل الدلالي/المنطقي هو آخر مرحلة في الاشتقاق، وأن التمثل الصوتي يمثل مرحلة وسيطة، تتم فيها التهجئة (بناء على تعاليم موجهة إلى النسق المنطقي-الإدراكي)، فإن التساؤل السارح هو: لماذا يحدث نقل قبل التهجئة، ونقل بعد التهجئة؟ فبدأ الإرجاء (Procrastinate) يوحي بأن القول يجب أن يطبق في أواخر مراحل الاشتقاق (أي قريباً من التمثل الدلالي)، ولكن هذا المبدأ يُخترق في بعض اللغات، إذ تتم لقول مبكراً (قبل التهجئة). ولعل الحل يكمن، حسب شومسكي (1995ب)، في كون هذا الخرق يؤدي إلى اشتقاق موثق (convergent) في المستوى الصوتي. وبعبارة، فإن هناك موضوعات غير مشروعة في المستوى الصوتي يمكن القول المبكرة من فحص سماتها والتخلص منها في التركيب الظاهر، قبل التهجئة. فبعض السمات في الرؤوس الوظيفية تبدو منظورة (visible) في الصورة الصوتية، وتنتج بأما قوية، وسمات أخرى تبدو غير منظورة، ولا تحتاج إلى نقل، لأن صورتها الصوتية لا تطرح مشكلاً في الوجدان. ويبدو أن إمكانات التوسع والتوسيط ينبغي أن تُعصر في قوة أو ضعف هذه السمات.

وهناك إشكال أساسي طرح بالجاح، وهو علاقة القوة بالمعنى التصريفي. أو بمعنى آخر: هل وجود سمات صرفية محصنة في وحدة معجمية يفترض بوجود سمات وظيفية قوية؟ أو هل هناك علاقة مباشرة بين معنى الصرف وما يحدث في التركيب، كالنقل، مثلاً؟ لقد قدمت أدلة على أن هناك تقلاً للعمل في التركيب الظاهر في بعض اللغات، وأن هذا النقل مرتبط بمعنى الصرفية، مما يوحي بضرورة ربط العلاقة بين فحص السمات الوظيفية ووجود صرف ظاهر، رغم أن شومسكي يظن أن التوسيط يتعلق بنعت بعض الرؤوس

الوظيفية بأنها قوية أو ضعيفة. وهذه السمة التي لها آثار تركيبية ليس لها علاقة مباشرة بالتخصيصات الصرفية البارزة.^{16 17}

وإضافة إلى النقاش حول ارتباط السمات الوظيفية بالسمات الصرفية (الظاهرة)، هناك نقاش حول كلية المقولات الوظيفية (وتراتبها)، بحسب افتراض وجود (أو عدم وجود) هذا الترابط. وهكذا يقترح تريميس (1996) Thrainsson، مثلاً، أن يكون شطر الصرفة الذي اقترحه بولوك (1989) Pollock متوسطاً، لا كلياً، بحيث تكون الصرفة في الإنجليزية واللغات الإسكاندية عموماً غير مشطورة، وتكون في الفرنسية والإسبانية مشطورة.

3.2. الاقتصاد والتميز على النقل

العمليات التحولية والبيانات التمثيلية الناتجة عنها محكومة في البرنامج الأدنى بمبدأ الاقتصاد. فالاشتقاق ينبغي أن يتضمن أقل عدد ممكن من الخطوات (fewest step derivation)، أو يتم عبر أقصر طريق (shortest step derivation)، تخشياً مع اقتصاد الاشتقاق. والتمثيل ينبغي أن يتضمن أقل عدد ممكن من الرموز (اقتصاد التمثيل). فالتقل، مثلاً، إما أن يكون أقصر نقل (وهو ما يعرف أيضاً بشرط الربط الأدنى Minimal Link Condition)، وإما أن

¹⁶ يشكك سولا (1996) Sola، مثلاً، في قيام سمات قوية بحددة، ويؤمن أن التسرع التركيبي الوارد مرتبط بالفروق الصرفية الظاهرة. وهو يظن أن المعصر المعجمي لا يتحمل إلا إذا كان يعمل عناصر نصريية تم الرأس الذي يتصل إليه كصور مماثل، انظر الفاسي (1994).

¹⁷ هناك ماول آخر ممكن للاختلاف، يربط المعصر بالتركيب، وهو أن مصدر المعمل هو الطبيعة اللاصعية للرأس الوظيفي (انظر في هذا الصدد بولوك (1997) وهاكمان (1997) Hagman والفاسي (1993)، من بين آخرين.

يتم عبر أقل عدد من العمليات.¹⁸ والنقل لا يحدث إلا عندما يكون ضرورياً، إذ ليس هناك نقل اختياري، فيما يبدو. وهذا ما أدى إلى تصور النقل على أساس أنه "آخر ملاذ" (last resort)، بمعنى أن عدم تطبيقه يؤدي إلى اشتقاق فاشل يتفجر (crash). وقد افترض أن النقل يتم أساساً لتفحص السمات، وأن النقل الذي لا يهدف إلى التفحص غير مقبول.¹⁹

وأما اقتصاد التمثيل، فهو يتماشى ومبدأ الأويل التام (Principle of Full Interpretation)، الذي يشترط أن يكون كل عنصر في التمثيل مشروعاً، أي صالحاً لتعليمات موجهة إلى الأنساق الخارجية (النسق الطقسي-الإدراكي والنسق التصوري-القصدي). وهذه الشروط (التي تدعى أيضاً بشروط الخروج العارية (bare output conditions)) تبدو طبيعية في هذا البرنامج نظراً إلى أن التمثيلات وحاله ودخول للأنساق الخارجية. والسمات التركيبية المحضة، المقترنة بالعلامات النصيرية، واردة بالنسبة للتركيب فقط، وليس لها تأويل في مستوى الواجهة (إذ تنقصها السمات الصوتية والسمات الدلالية). وإذا كانت هذه الأخيرة تلعب دوراً أساسياً في تسوية العناصر الوظيفية، فإنها لا تمثل دعماً للأنساق المعرفية الخارجية، وهي غير مشروعة في مستوى الواجهة. إذن هذه السمات ينبغي التخلص منها خلال الاشتقاق. لذلك يفترض أن السمات الموجودة في الرؤوس الوظيفية يستعمل عنها بمجرد فحصها. إلا أن هذا التخلص محدود في السمات القوية، كما يبين، وهي وحدها التي تلزم النقل الظاهر. وأما السمات الضعيفة، فيكون النقل معها سمياً (بعد التهجية)، وموجلاً طبقاً لمبدأ الإرجاء (Procrastinate).

¹⁸ هذان التأويلان متناقضان، وهذا ما دعا شومسكي (1995ب) إلى إرفاقهما بعملية جديدة هي

Form Chain ("سلسلة")

¹⁹ النقل محكوم كذلك بشرط الملكية الصارم (Strict Cyclicity Condition)، الذي يعنى أن

النقل تتم بطريقة عملية ملكية

وعلاوة على هذا، فإن النقل لا يتم إلا بهدف خدمة العنصر الذي يستفيد من النقل للتخلص من سمات غير مشروعة. وهذا ما سمي بمبدأ الجشع (Greed)

4.2. المستويات المركبة، الإسقاطات والخطية

في نموذج نظرية الربط العاملي، تعمل قواعد أو ميكانيزمات على اشتقاق البنية المركبة من أعلى إلى أسفل، عن طريق قواعد إعادة الكتابة، التي تأخذ مركبا وتحمله إلى مكوناته، مخشياً مع ما عرف بنظرية س:

$$(8) \text{ أ) } S_1 \leftarrow S_2 \quad Z_2 \quad S_2$$

$$\text{ب) } S_1 \leftarrow S_2 \quad S_2 \quad S_2$$

س رأس المركب، وكذلك س¹، و س² مخصص للمركب س¹، و س² فضلة ل س.

ففي هذا النموذج، هناك عنصران هاما: إسقاط السمات المقولية التي تمثل العنوان المقولي للرأس، وتنقل من الرأس س إلى المركب الوسيط س إلى المركب الأقصى س². وهناك المستوى المركبي للمجرة (س، س¹، س²). فخطاطات س يفترض أنها كلية، وأن الاختلاف بين اللغات يكمن فقط في الرتبة الخطية التي تعزى إلى وسيط اتجاه الرأس أو وسيط الرأسية (headedness parameter)، الذي ربط باتجاه العمل (government)، الذي يكون إلى اليمين أو إلى اليسار.²⁰ وأما في البرنامج الأدنى، فهناك بناء للبنية المركبة من الأسفل إلى الأعلى، عبر التحويلات المعممة، التي لا تخصص المرتبة الخطية للرأس أو المخصص أو الفضلة. فالرتب المختلفة قد تتسح عبر التفاعل بين النقل الظاهر والنقل الخفي، وعمليات الضم.

ويرى كين (1994) Kayne أن التفريق بين لغات ذات رأس في الأول (head initial) ولغات ذات رأس في الآخر (head final) تفريق سطحي، ويقترح أن

²⁰ عن هذه الطروحات، انظر القاسي (1990).

تكون كل اللغات رأسها أول، وأن النقل لا يكون إلا إلى يسار الرأس (أي إلى يمينه باعتبار الخط العربي). ويقدم كين استدلالاً منطقياً بين فيه أن النقل في الميدان الوظيفي يكون دائماً إلى اليسار. من ذلك أنه لا يوجد نقل لاسم الاستعهام (أو لعنصر ميمي بصفة أعم) إلى اليمين، مما يدل على أن رأس المصدر (complementizer) يوجد دائماً إلى اليسار. ولا توجد تحويلات تعمر رتبة ف مف إلى مف ف، على أساس نقل الفعل إلى يمين المفعول (إلى يسار المفعول في العربية). وعليه، يكون رأس المركب العنصري (أي الفعل) دائماً أولاً. ونفس الشيء يقال بالنسبة لنقل فضلة الحرف، التي تنقل قبله (إلى يساره في الإنجليزية) لا بعده، مما يبين أن الحرف قبل الفصل. والفاعل في كل اللغات تقريباً قبل للمفعول، فإذا كان إسقاط تطابق الفاعل أعلى من إسقاط المفعول، فإن هذا يعني أن هذا الإسقاط يوجد قبل الرأس (أي إلى يسار الرأس في الإنجليزية). ويقترح كين أن يكون هناك توافق بين علائق البنية المكونية (أو البنية المركبة) وعلائق السبق الخطي (linear precedence)، أو رتبة الرموز النهائية (أو الوحدات المعجمية). وهكذا يمكن ترجمة العلائق بين المعجم المركبة التي تربطها علاقة تحكم مكوي لا متناظر (asymmetric c-command) إلى مجموعة من الأزواج المرتبة (س، ص) للعناصر المعجمية النهائية التي تعلوها هذه المعجم. ويمكن قراءة العلاقة بين كل عنصر لوائي والعناصر النهائية الأخرى التي تعلوها هذه المعجم.²¹ فهذه النظام يختلف عن نظام شومسكي في تنبؤاته ونتائجه. ومن جملة نقاط الاختلاف مثل عمليات الإسقاط والإلحاق ومستويات المركبات.

فسيلاً أولاً بمشكل الإسقاط عند شومسكي (1995ب). فإذا كان الأمر يتعلق بإلحاق ب ب فإن ب وحدها تسقط سماتها. فعلى افتراض أن ح تولد

²¹ انظر في هذا الصدد كين (1994)، إيتين وتريسن ونسارت (1996)، وكذلك الفصل

تؤلف بين / وب، فإنها تكون عبارة عن مجموع العنصر التي تشمل / وب،
ورزم السمات التي تشتق من ب، وتمثل في العنوان ج:

(9) ج = [عنوان (أ، ب)]

ولا يطرح مشكل إسقاط السمات إلا بالنسبة للنقل، لأن المصمم معسرف
بطريقة تجعل ما يسقط هو الذي يهرب سماته، لأن المضم يؤلف بالصورة
رأساً مع ما ليس برأس.

وأما ما يخص المستوى المركبي للعنصر الموجودة في السمة المركبة، فهتبي
شومسكي تعريفاً علائقياً للمركبات، مستوحى من مويسكن (1982)
Muysken، يحدد مستوى الإسقاطات كما يلي:

(10) س2: [+ إسقاط + أقصى]

(11) س1: [+ إسقاط - أقصى]

(12) س: [- إسقاط - أقصى]

ويشكل عدد من العنصرين في وجود مستوى وسيط مثل (11)، وعليه يمكن
تبسيط النظام باستعمال سمة [إسقاط] فقط، كما يلي:²²

(13) م س: [+ إسقاط]

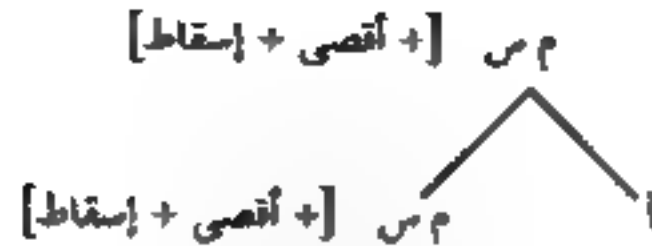
(14) س: [- إسقاط]

وبهذا كين نفس المذهب. إلا أن وجود مستوى وسيط (س1) ضروري في
نظام شومسكي، وذلك للتفريق مثلاً بين الاستبدال والإلحاق. فالإلحاق / ب ب
يولد مركباً من نفس مستوى ب، بينما الاستبدال يضيف مستوى مركباً:

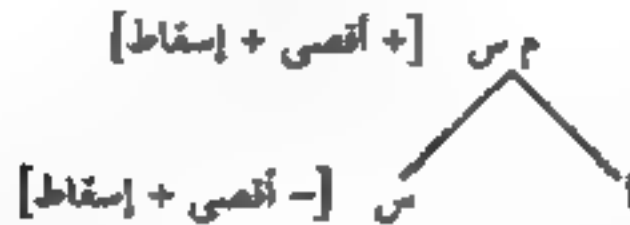
²² انظر ستورمن (1985) Shumman وهيلن (1991) Hellen وتسفارت (1993) Zwart وكين

(1994) من بين آخرين.

(15) إلحاق



(16) استبدال



فهذا الفرق لا يمكن رسمه إذا كان مستوى للركب محددًا بـ $[\pm \text{إسقاط}]$ فقط. وهو وارد كذلك إذا أردنا بناء حوارزم يصف سمات مع الناشئة عن التأليف بين أ و ب ، غير الضم أو النقل.

ويخالف كين شومسكي في هذا التصور. فهو لا يفرق إلا بين الرؤوس وغير الرؤوس، رافضاً الاعتراف بمستوى وسيط. وهو، خلافاً لشومسكي، يريد الربط بين العلائق المركبة والترتب النهائية. وهو يجمع الإلحاق أو المخصص المتعدد، خلافاً لنظام شومسكي، وإن كان يلجأ إلى الإسقاطات الفارغة، خلافاً لشومسكي.²³ ونظام للمخصصات المتعددة يبدو ذا ضرورة تجريبية في نظام شومسكي. فبعد أن اقترح أن تكون لائحة الإسقاطات الوظيفية محصورة فيما هو ضروري تصورياً (conceptually necessary)، يبين أن الاستعناء عن إسقاط التناظر نتيجة حتمية لهذا التصور. وللإحباط بآثار اشتراط الصفة (Split In 1)، يمكن لرأس واحد أن يسوغ أكثر من مخصص، لأنه يحتض أكثر من سمّة. فاللكنونات التي أولت على أسس أنها مخصصات لرؤوس وظيفية مختلفة يمكن إعادة تأويلها على أسس أنها تمثل مخصصات في

²³ انظر إيتين وتريسي وتشارلت (1996).

قشراب (layers) مختلفة يسوغها رأس واحد. وقد اقترح العاسي (1997)، تمشياً مع جوهر هذه الفكرة، أن يكون الرأس مشطورياً، وأن يسوع محصص واحد بالنسبة لكل قطعة مشطورية (انظر الفصل الثالث).

الفصل الثاني

الصرف الموزع وتصريف الفعل

قدم هذا البحث في المؤتمر الثالث للدراسات الآسيوية الذي عقد بجامعة Sophia Antipolis
بنيس الفرنسية في يونيو 1996، وهو يتضمن عددا من النتائج التي توصل إليها الفاسي (1995)
بعد نشرت صيغة مماثلة لهذا النص في *Linguistic Research* المجلد 1، العدد 2، 1996، وذلك
باللغة الإنجليزية.

٥. مدخل

هناك نقاش كبير في الأدبيات التوليدية الحديثة حول نظم الصرف والتركيب والمعجم (وكيفية تفصل هذه المكونات بالنسبة لبعضها بعضاً)، وكيفية معالجة اللواحق في مختلف قوالب النحو، ومن أين تدعمل المفردات في سرورات الاشتقاق أو البناء الجملي، ويتوعى هذا البحث المساهمة في هذا النقاش باقتراح تحليل لتوزيع السمات واللواحق في تصريف الأفعال، بناء على عدة اقتراحات وردت في نظرية الصرف الموزع (Distributed Morphology) التي اقترحها هالي ومرتيز (Halle and Marantz (1993) (٣٥ م). ومن هذه الاقتراحات: (أ) أن السمات التركيبية والسمات الصوتية تمثلان مجموعتين مستقلتين (ولا يتم قرئهما إلا في مرحلة متساعرة من مراحل الاشتقاق، وقت إدخال المفردات في الاشتقاق)،^١ و(ب) أن

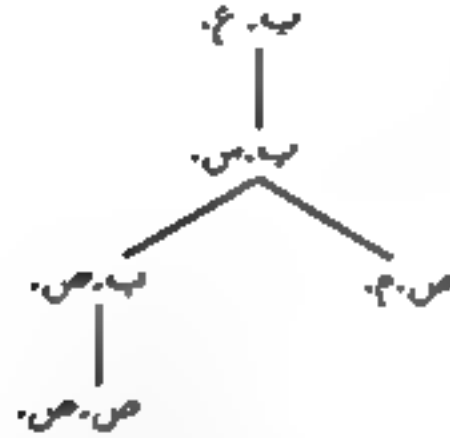
^١ في ٥ م. أن المدخل التي تكون مفردات اللغة هي عبارة عن مجموعتين متميزتين من السمات: مجموعة صوتية ومجموعة صرفية-تركيبية/دلالية. وهكذا فإن السمات الصوتية لا تزودها الصرعات إلا في البنية الصرفية. والآلية المسؤولة عن هذا هي دمج المفردات

الواضق وحدات معجمية، وهي تتألف مع المعجميات (lexemes)، أو الواضق أخرى لتكوين كلمات مركبة، و(ج) أن المفردات (vocabulary) تتنافس للدخول في المعجم التركيبية،² و(د) أن البنية الصرفية (= ب.ص.) مكون مستقل للنحو.

(Vocabulary insertion) انظر ص. 122 ونمشتها مع النظرية "الاتصالية" لـ بورد (1991) (Beard)، فإنه يفترض أن المعجم النهائية في الصورة المنظمة والبنية العميقة والبنية السطحية لا تتضمن إلا سمات صرفية-تركيبية/دلالية، بعض النظر عن السمات الصوتية وهذه السمات توجد من مجموعة سمات يفرها النحو الكلي. والملاحظ أن مفردات اللغة، في هذا التصور، لا تلعب أي دور في خلق المعجم النهائية في البنية العميقة (ص. 121).

² مركبات السمات في التركيب نخضع للقيود الكلية والقيود الخاصة على التاليفات، ومع ذلك، فهي ليست مطابقة بالضرورة لمركبات السمات الولودة في المفردات. إلا أن هذا لا يمنع إدماج المفردات في البنى لأن هذا الإدماج مشروط فقط بوجود زرمة سمات في المفردة ليست متباينة (non-distinct) عن سمات المعجم النهائية في البنية الصرفية التي يضع فيها الإدماج وكونها غير متباينة تعني أن فيها لا تتعارض مع قيم السمات الموجودة في التشجيرة ولا يعني أن السمات متطابقة في تخصيصها والنفسية بين المفردات تحكي الوحدة التي توافق سماتها مع سمات المعجم أن تدمج. وهكذا فإن المفردات قد تكون أقل تخصيصاً من الرزم السماتية التركيبية الصرفية التي تنوق لتحققها (انظر لاسدن (1992) (Larsen)). فقد يكون، مثلاً، مدخل معرّفه مثل "كتب" غير مخصص بالنسبة للتصدي أو الزروم، وإن كانت هذه السمات موجودة في البنية العميقة والبنية السطحية والصورة للتطبيق. ولاصحة للمزعة [أ] قد تكون مخصصة على أساس أنها ضرورية، مع أنها قد تكون جعلاً لذلك.

يفترض هالي ومرقتر (ن.م.) نموذجاً للتمثيل النحوي يتوزع فيه الصِّرف كما في (1):³



لفي هذا النموذج، الذي دعي بمودج الصرف الموزع، تؤلف العمليات التركيبية بين المعبر النهائية (terminal nodes) لمخلق كلمات، قبل أن يقع دمج المفردات في الشجرة. وعليه، فإن النموذج يتبأ بكون التنظيم الهرمي للكلمات (أو اللواصق) يحدده التركيب (وليس الأطر الفرعية subcategorization frames للواصق، كما في نظرية ليبر (1992) Lieber). إلا أن هناك كتلة لا بأس بها من حالات عدم التوافق أو التباين بين مخرج البنية السطحية (SS outputs) ومخرج البنية الصوتية. فالضم (merger) والاندماج (fusion) والانشطار (fission)، وإدخال صرفيات جديدة (insertion) كلها عمليات تنطبق في البنية الصرفية (التي يفترض أنها مستوى تمثيل مستقل) من أجل إعادة تنظيم ما هو موجود في البنية السطحية، وإتاحة الانتقال إلى الصورة الصوتية (التي تمثل المنطوق الفعلي).

³ ب.ع. = بنية عميقة؛ ب.ب.ص. = بنية سطحية؛ ص.م. = صورة متطابقة؛ ب.ص.ص. = بنية صرفية؛ و.ص.ص. = صورة صوتية.

في إطار هذا التصور، يقترح هـ.م. قاعدة انشطار يتم بموجبها شطر
حجرة تركيبية واحدة (تضم كتلة من الضمائر المتصلة هي عبارة عن زرمة
واحدة من السمات التركيبية) إلى عنصرين نحائيتين مستقلتين عمن بعضهما
بعض، مما ينتج عنه إمكان دمج مفردتين مستقلتين (عوض مفردة واحدة).⁴
وهذه القاعدة يصوغها كما يلي:⁵

(2) شطر

متصل + جذع ← [+ جمع] + متصل + جذع (الرتبة الخطية غير واردة)
|
[+ جمع]

إلا إذا كان [+ جمع] جزءاً من [+d] في موضوع ممنوح (dative
argument).

فهذه القاعدة تقوم بفصل سمة الجمع عن المتصل وخلق حجرة
مستقلة تعلو هذه السمة. وهناك شرط على تطبيق القاعدة يوجد في
أسفلها.

أمثلة تصريف النطاق في الأفعال العربية يميزها أيضاً الاتصاف والانشطار
وكذلك عدم اتصال الصرفيات (discontinuity)، مثلاً يحدث في الجورجية

⁴ يقترح هـ.م. أن إدماج المفردات يقع بعد انطباق كل القواعد الصرفية التي تنطبق
الأشعار المولدة في البنية السطحية. ففي الجورجية، مثلاً، يتم الملء المصحي بحسب التسلسل
صائغر المفعول والمفعول الأول والثاني، واتصاف هذه الضمائر في حجرة واحدة
للمتصلات، ثم انشطار هذه الحجرة، كما سيرون.

⁵ الانشطار عند هـ.م. يحدث في استقلال عن العلائق الخطية (precedence) أو الإشراف
(dominance). فانشطار صرفية محاذية بالجذع ينتج عنه بنية مفرقة ثلاثية تصوي تحت الحجرة
الأصلية (الجذع والشران).

(Georgian) والألكسكية (Algonquian) التي اعتمدها م.م. في بحثهما للتمثيل لهذه الظواهر، وعصوباً ظاهرة الانشطار. وهذه بعض الأمثلة:

(3) نكتب

(4) أ) كتبنا

ب) كتبنا

(5) نكتبين

ففي (3)، نجد النون مخصصة بالنسبة للشخص والعدد [+1 + جمع]، وهي سابقة (prefix)، لا تتلوها لاحقة (suffix) كما يوجد في الحالات الأخرى. وفي (4)، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن الفعل له لاصقتان، عوض لاصقة واحدة، لاصقة تعبر عن الشخص (-تم-) وأخرى عن العدد (-1) في (4أ)، ولاصقة للجنس (-ت-) وأخرى للعدد (-1) في (4ب). وفي (5)، هناك سابقة للشخص (2+) ولاحقة للعدد والجنس.

إلا أن الانشطار، كما هو محدد في الصرف الموزع (تبعاً لـ م.م.) لا يمكن أن يرصد بصفة لائقة توزيع السمات واللواحق في هذه الأمثلة. فهذا الشطر دافع صاحبها عن فكرة أنه صرفي محض، وهو بذلك لا يستطيع أن يعالج ثلاثة إشكالات عامة:

(أ) إنه لا يتبأ بوجود تشاكل أساسي قوي بين الترتيب الهرمي في التركيب والترتيب الفعلي في الصورة الصوتية. فكون اللاصقة التي تحمل ممة الشخص أقرب إلى الفعل من تلك التي تحمل العدد يبدو أمراً عرضياً، وليس الأمر كذلك إذا عولجت موقعة اللاصقة في التركيب، كما سأيى.

(ب) لا يتبأ الصرف الموزع بالتوزيع الفعلي للسمات المشطوبة. فحيثما يقع الشطر، فإنه يفصل بين الشخص والعدد أساساً، ويبعد الجنس عمايدا في هذه المسألة. فإذا نظرنا إلى ما هو متوفر، لا نجد حالات يفصل فيها الجنس مثلاً عن العدد والشخص، أو حالات تفصل فيها الشخص والجنس عن العدد. فلو كان الشطر صرفياً، كما توحي بذلك القاعدة (2)، فإننا لا نرى كيف يمكن إخراج هذه الحالات.

(ج) هناك حالات لا يقع فيها شطر، وهذه الحالات تدخل في استثناء القاعدة (كما هو وارد في أسعها). إلا أن هذا الاستثناء غير مورد، لأنه لا يصبطه صابط طبيعي. وإذا نظرنا إلى الحالات المستثناة، نجدها تنظم انتظاما سقيا. فهي في الجيورجية، مثلا، لاصقة [ا، جمع، ممنوح]، أي اللاصقة التامة التخصيص، وهي في العربية كذلك، أي [د، جمع]. الصابط إذن هو أن الشطر بمعه التخصيص التام (full specification). إلا أنه ليس من الواضح كيف يمكن رصد هذا الارتباط للطرد عن طريق شطر صرفي محض.

أظن إذن أن هذه الاعتراضات تطرح مشاكل كبيرة بالنسبة لمقاربة مبنية على شطر صرفي. وإذا اتفقنا مع ه.م. على أن التنظيم الهرمي في البنية السطحية لا ينتقل بالضرورة إلى الصورة الصوتية أو البنية الصرفية (كما هو)، فإن هذا لا ينفي أن التركيب يلعب دورا أساسيا فيما نجده من توزيع فعلي. وعليه، فإن تركيب الكلمة يمكن من التنبؤ بما يلي: (أ) عدد اللواحق التي تدخل في الاشتقاق، (ب) كيف يتم تسويها، (ج) لماذا تظهر سلسلة التوافق في (3) وكأنها لا تضم إلا عضوا واحدا (بل تبدو ممثلة للاثطر (anti-fusion)، و(د) كيف يتم اشتقاق موقع اللاصقة (كسابقة أو كلاحقة).⁶

مقارنتي لتركيب الكلمة الداخلي يستلهم بعض ما جاء في شومسكي (1995ب) ومكنيس (1995). ففي شومسكي (ن.م.)، يتم النقل عن طريق اجتذاب سمّة من رزمتها إلى مجال فحص رأس وظيفي. والسمات الأخرى يقع اجتذابها (pied piped) لأسباب نطقية

⁶ يتجاوز هالي (1996) بعض المشاكل المطروحة هنا، خصوصا المشاكل المتعلقة بصورة مساعدة الاشتطار. هذا التحليل للعقل يعتمد أساسا على استغلال آلية اللز للمفردات، باعتباره أصابيا، أساسا. إلا أن هناك مشكلين أساسيين لا يتجاوزهما التحليل الجديد، فيما أعلم (أ) مما هي المفردات الممكنة بما فيها اللواحق الممكنة، و(ب) كيف تتوزع هذه المفردات في تركيب الصرف؟

(لأن ترتيبات الكلمة الصوتية لا يمكن تشيبتها). وبنفس الكيفية، فإن مككيس تعرض أن الشطر يتم عن طريق آليات للاشتقاق داخل الكلمة. وأما مفاربتى، فإنها محايدة تجاه تكوين سلسلة التطابق، هسل هو تمثيلي (representational) أو اشتقاقي (derivational). وهي محايدة كذلك تجاه مشكل معرفة هل هذه العمليات مصدرها من داخل الكلمة أو من خارجها. ولكن، مع ذلك، سأتبنى إطارا اشتقاقيا.⁷

الفصل سظم بالشكل التالي: في الفقرة 1، أتمحص مسألة تخصيص السمات هرميا في التطابق والصائر، وكذلك توزيع الصرفيات المشطورة وغير المشطورة في تصرف الأفعال. في الفقرة 2، أبحث في طبيعة الشطر الأساسي بين الشخص والعدد، وأبين كيف أن هرمية تراتب السمات يمكن اشتقاقها من هندسة أشجار السمات (feature tree geometry)، كما أناقش مسألة موقعة نط كسافة أو كلاحقة، وأقترح أن الفرق في موقعة الشخص بين الفعل الماضي والفعل الحال (أو المضارع) يرتبط بكون الفعل الحال له إسقاط وجهي (Mood projection)، يرثه الوجه، وليس الزمن، بينما الفعل الماضي لا يسقط الوجه. وفي الفقرة 4، أنطرق إلى بعض نتائج النظرية المقترحة. منها أن التطابق الذي دعي بالمعير (poor agreement) بهم سمه الجنس على الأكثر، بل قد يكون غير محص على الإطلاق، وذلك طبقا لسمية السمات. ومن ذلك أيضا أن "التحرك" (mobility) النسبي للخص

⁷ من آثار الاشتطاف أن رومة للسمات الشكلية (formal)، كما يسميها شومسكي، في مقابيل السمات الموزلة (interpretable features) تشطر إلى رومتين تنطقان في مواقع مختلفة في الكلمة معى المقاربة التي يدعو إليها شومسكي (1995: ب)، يقتضي النقل اجتباب سمه شكلية من مكانها الأصلي إلى رومة في مجال فحص رأس وظيفي، مما يجعل نسخ السمات تظهر في مواقع مختلفة في الجملة. ونقترح مككيس (1995) أن يكون الاشتطاف عملية تتم داخل الكلمة، ومسوقة على أسس الفحص الداخلي.

(بين الموقع الأول والموقع الثاني في الإصاق) يمكن إرجاعه إلى طبيعة بعض اللواحق الفصلية (disjunctive)، في حالات يحدث فيها تلاوب مع الشخص. وأخيراً، فإن آثار مضاد الشطر يمكن إرجاعها إلى مبدأ التخصيص (Specificity) من جهة، وإلى مبدأ اللاحشو (Non-redundancy) من جهة أخرى.

1. الشطر، اللاشطر والتخصيص

1.1. الترتيب الهرمي والتخصيص

هناك ثلاث حالات يمكن النظر إليها في علاقتها بهذه الإشكالات: تخصيص الضمير، التطابق غير الفعلي مع الفاعل، وتطابق الفعل مع الفاعل. فتخصص محتوى سمات الضمير وسمات التطابق يمكن من إقرار السلمية الآتية بالنسبة لتخصص السمات:³

(5) شخص « عدد » جنس

وسأركز هنا على الضمير. فهذه بعض تخصصات الضمائر:

(6) أ) نحن: [أ، جمع]

ب) أنتن: [2، جمع، مؤنث]

ج) هن: [جمع، مؤنث]

د) هي: [مؤنث]

فهذا التخصص يضع تمييزاً واضحاً بين ضمائر الشخص الأول والشخص الثاني، من جهة، وهي مخصصة بالنسبة للشخص، وضمائر الغائب، وهي

³ لرصف مدقق لهذه السلمية ومورفقا، انظر القاسي (1984)، (1992 أ و ب)، و (1991 -

1993)، وندلش وفيري (1994) Wunderlich and Fabri. وانظر كذلك عقال (1992)

وشومسكي (1990) بالنسبة لمقاربات تركيبة هرمية للاختلافات في السمات.

مخصصة بالنسبة لهذه السمة. وهذا يرصد كون هـ منه الضمائر يمكن أن "تطابق" مع الضمائر الأخرى، كما هو ممثل في (7):

(7) أنتم هم المسؤولون

هي هذا التركيب، يحتل ضمير الغائب مكان المصرف، التي يبدو أنها لا تسوع تخصيص الشخص، ومن هنا نحن التركيب (8):⁹

(8) * أنتم أنتم المسؤولون

ومن جهة أخرى، فإن تخصيص الشخص ضروري في تطابق الأفعال المصرف، كما يبين ذلك التقابل التالي:

(9) أ) أنتم جستم

ب) * أنتم جازوا

ولأننا الصورة، فإن ضمائر "الشخص الثالث" مثل "هي" أو "هو" يمكن استعمالها كضمائم (expletives)، كما هو مملوم، وهي حينها لا تحمل إلا تخصيصاً للجنس، أو لا تحمل أي تخصيص، كما هو مبين في (10):

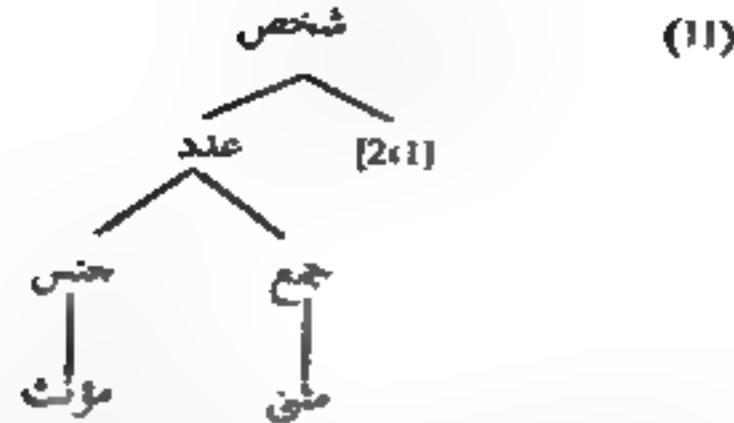
(10) أ) إنها جاءت البنات

ب) إنه جاءت البنات

فكيف نرصد هذه السمية؟ لتبين صوراً هندسية السمات (feature geometry) التي يمكن تمثيل تراتب السمات فيها عن طريق العمق (و/أو) التقيد في الشجرة. فالشجرة التالية يمكن أن تقترح كنموذج أمثل للتطابق:¹⁰

⁹ أقرص أن المصرف هنا اسمية، وهي بالتالي لا تسوع ورود الشخص فيها، ما دام الشخص في المصرف له مصدر مرتبط بالزمس والوجه، كما سأبين تحته.

¹⁰ لتأويلات مختلفة للسمية، علاوة على تفكيك الشخص، انظر مويبر (1992) Noyer، هيرلي (1994) Hickey، وهالي (1996)، من بين آخرين. والشخص يمكن أن يملك إلى السمات التالية، بعد هيرلي: مشارك (participant) < متكلم (speaker) > اشتعالي (inclusive).

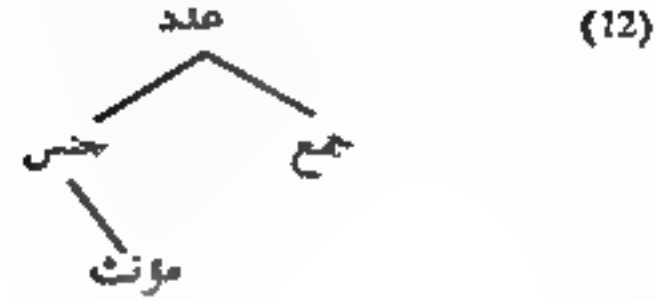


مباستعمال هذه الصورة، يمكن اعتبار أن تخصيصاً لسمّة عليها في الشجرة ينبي عليه تخصيص لكل السمات التي تكون أدنى منها. وهذا يمكن من رصد حالات التخصيص الواردة. ومن جهة أخرى، وبما أن السلمية تنطبق على الضمائر كما تنطبق على علامات التطابق، بل إن الضمائر تشترك مع العلامات في السمات الإحالية المكونة لهذه الأخيرة، فبإني أفترض أن علامات التطابق هي أساساً ضمائر مدمجة.¹¹ وعليه، فإن الضمائر أو العلامات يتم تكوينها من عنصر أو غير من عنصر من الشجرة (11) إما بالتخصيص أو عدمه، أو فك فرع (سليم التكوين) من الشجرة (delinking). ويمكن ملاحظة أن اللواحق التي تمثل الجزء أسفل في الشجرة ملية التكوين، بينما تلك التي لا تمثل إلا الجزء الأعلى ليست كذلك. فليس هناك، مثلاً، لاصقة (أو سلسلة لاصقية) مخصصة بالنسبة للشخص فقط، أو للشخص والجنس فقط (دون العدد)، إلخ.، إذا وضعنا جانباً ما دعي بقواعد الإفقار (impoverishment).¹² وهكذا فإن الأشجار التالية فقط سليمة، بالإضافة إلى (11):¹³

¹¹ لفكرة مماثلة، انظر طرلنسن (1992) Turlodan، وانظر كذلك المراجع الواردة في الفاسي (1984).

¹² عن الإفقار، انظر بوتي (1991) Boute، وحالي (1996).

¹³ هناك شجرتان ناتجتان عن (11) هناك فرع أسفل.



2.1. تصارييف الفعل

لننظر الآن في توزيع سمات التطابق واللواصق في تصارييف الأفعال. فالجدول الأول يمثل تصريف الفعل الحال (المضارع)، والثاني الماضي، والثالث الأمر:¹⁴

الجدول الأول:		الحال	
مفرد	مكلم	مثنى	جمع
أكتب	نكتب	تكتب	نكتب
تكتبني	نكتب	تكتب	نكتب
تكتب	نكتب	تكتب	نكتب
تكتب	نكتب	تكتب	نكتب
يكتب	نكتب	يكتب	يكتب

¹⁴ لقد حددت التوزع من هذه الجدول لتبسيط الصورة. والتصارييف مرتبة بحسب التخصيص (من الأكثر تخصيصاً إلى الأقل تخصيصاً).

الجدول الثاني:		الماضي	
متكلم	مفرد	مثنى	جمع
كتبت	كتبت		كتبنا
مخاطبة	كتبت		كتبتم
مخاطب		كتبتما	كتبتم
غائية	كتبت	كتبنا	كتبوا
غالب	كتب	كتبوا	

الجدول الثالث:		الأمر	
مخاطبة	مفرد	مثنى	جمع
اكتب	اكتب		اكتبوا
مخاطب	اكتب	اكتبوا	

وكما هو واضح من هذه الجداول، فإن علامة التطابق غير المتصلة في الفعل الحال، والمتصلة في الفعل الماضي، هي عبارة عن لاصقتين. فالحال والماضي لا يختلفان إلا في كون لاصقة الشخص (التي تتوقع في المكان الأقرب إلى الفعل) تكون سابقة في الأول ولاحقة في الثاني. وأما موقع لاصقة العدد، فهو قار، إذ يوجد دائما في الموقع الثاني (لهذه العلامات).¹³ ويختلف الحال والماضي معا عن الأمر في كونهما يضعان لاصقة الشخص في الموقع الأول، بينما الأمر ليس له إلا علامة واحدة، هي علامة العدد والجنس. ولن أركز هنا إلا على الحال والماضي. والمسائل التي سأنتقل إليها تنقسم: (أ) وضع الشخص في الموقع 1، والعدد في الموقع 2، و(ب) ورود الشخص كسابقة مع الحال ولاحقة مع الماضي، وأخيرا (ج) توزيع السمات في التراكيب التي تتضمن لواحق، وآثار الشطر للمصاد.

¹³ لنظرة مماثلة، انظر بوير (1992)، وفيلرلش وعيري (د.م.د.).

2. موقع الشخص وموقع العدد

2.1. انشطار الشخص عن العدد

من المعروف أن الأفعال تتصرف في صورتين مختلفتين، بحسب وجوب الفاعل بعد الفعل، أو قبله. فإذا وجد الفاعل بعد الفعل، كما في (14)، فإن الفعل يكون محالاً من علامة العدد، وهذا ما دعي بالتطابق الفقير:¹⁶

(14) كتب الأولاد

وإذا كان الفاعل قبل الفعل، كما في (15)، فإن التطابق يحمل تخصيصاً حديداً، وهو ما دعي بالتطابق المعنى:

(15) الأولاد كتبوا

وغياب تخصيص العدد في التصريف الفقير يمكن تأويله على أساس أن الموقع 1 فقط للصفة تط شيط، بينما الموقع 2 غير نشيط (أو غير موجود). فالموقع 1 يجب أن يكون مملوياً حتى تكون هناك علامة للتصريف الزمني، ونحمله للصفة [ـ] في (14)، وللصفة [ـ] في (16):

(16) يكتب الأولاد

وهناك أدبيات كثيرة عن التمييز بين نوعي التطابق ومحتويهما، وهناك خلاف في مسألة وجود سمة الشخص في التطابق الفقير إلى جانب سمة الجنس. وأظن أن من الأفضل أن يعرف تط الفقير سلباً. فهو لا يتضمن تخصيصاً للعدد، ولا تخصيصاً للشخص، كما سألين. وهذا يمكن من وجود تط فقير ليس مخصصاً على الإطلاق، وهو إمكان موجود بالفعل.

هنا كانت موقعة الشخص والعدد تركيبيّة، وإذا كان تخصيص التطابق ناتجاً عن صرب من الدمج الضميري (protonominal incorporation)، فإنه يمكن تمييز وجود موقعين لسّمات التطابق (الإحالية) في اللغة العربية هما: (أ)

¹⁶ انظر الفاسي (1991-1993) والمراجع المذكورة هناك

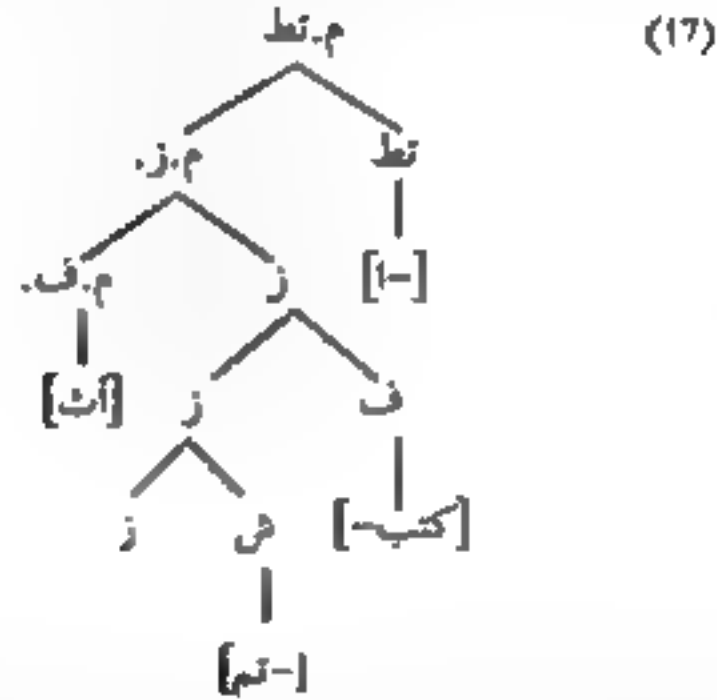
موقع يرث فيه الفعل (المصرف زمنياً) سمّة الشخص من المفاعل (لمحصر سمّة إعراب المفاعل، دون شك)، و(ب) موقع ثان يتلقى فيه الفعل المتصرف سمّة اسمية، العدد (و/أو الجنس)، علامة على مرتبة موضوعات الجمل، أو فاعل الإسناد.¹⁷ فهاتان الوظيفتان المختلفتان للسمات الإحالية يتم إشباعهما في موقعين مختلفين، وعن طريق صيرفتين مختلفتين.¹⁸ ولتحقيق فكرة أن موقعة الشخص في الكلمة عملية تركيبية (مررها الإعراب)، لنفترض أن الشخص ضمير مدمج، وأن تط ترئس إسقاطاً وظيفياً، أعلى من إسقاط الزمن.¹⁹ ففي الماضي، يدمج ش في ز أولاً (بالخافه

¹⁷ عن الإسناد، انظر ولير (1980) Williams، وعن التطابق كعلامة لمفاعل الإسناد، انظر كيمون (1989) Guéron، وريكو (1992) Rigau. من بين آخرين ومن انشطار الشخص والعدد، انظر رومري (1991، 1994) Rouvenet بالنسبة لكمة الولش، والماسي (1991-1993)، ودمرداش (1989) وأيوب (1991)، وحقال (1992) بالنسبة للعربية. ومعلوم أن الشخص يستعمل كمصدر إشاري (deictic) لموضوعة التكلم، وتأويل الزمن (انظر صبيح (1992) Sadiq من بين الآخرين).

¹⁸ هذان الموقعان يوافقان موقعة "إشارية"، وموقعة للموضوع. فلن هذا يتميز بما يسمى ليمن (1988) Leeman بالتطابق الخارجي والتطابق الداخلي وبالإمكان أن تصهر المصرفشان إتحولا إلى صيغة واحدة. فالشخص يتميز مع الزمن في الموقع 1، وقد تكون هناك علامة غير حاملة للشخص، وإنما هي تعبر عن الزمن، كما في حال [ـ] و[ـ]. ف [ـ] تعبر بمجرد عن الوجه، و[ـ] تعبر عما يد عن الزمن. وعندما تكون سمات المفاعل مضممة، فإن علامات أخرى مصهرة يتم اعتبارها، نظراً لمبدأ التخصيص، كما هو موزول في 4 م. (ن م)

¹⁹ التحليل، في الحقيقة، محايد تجاه مسألة وجود (أو عدم وجود) تط مسقطاً كرأس للإسقاط الموسع للعمل، أو هو مستغنى عنه طبقاً للاقتراضات الأدنوية التي تبنها شومسكي (1995) إلا أن الأهم هو أن إدماج التطابق يتم مرتين: مرة لإشباع حاجة إعرابية (عن طريق ش)، ومرة لرسم مرتبة الموضوع بعناية الإسناد. وهذه الشروط التسوية مستعلة عن مشكل إسقاط تط، أو عدم إسقاطه.

إلى يمينه)، ثم ينتقل ف إلى يمين ز (المركب). والنتيجة هي: ف-ش-ز. وهذا المركب ينتقل إلى تط، الذي يتضمن عد أساساً، فيكون المخرج هو ف-ش-ز-تط، أو ف-ش-تط (بإفعال ز). فالبنية الأصلية المفترضة تكون كالآتي:²⁰



²⁰ افترض أن تط تفسط كرأس وظيفي، وأن محتواها هو سمات المعامل المدجمة. فإذا كانت تط لا تفسط في الجملة ليست إسقاطاً موسعاً للزمن، فإنه يمكن أن نفترض أن العلامة المتبقية ملحقه إلى يسار ز، ويكون المخرج كما في (أ):

(أ) ز

وهناك تفسير ممكن أكثر تعقيداً، يعتمد افترض كسين (1994) أن الإحلاق إلى اليسار (باعتبار الخط العربي، أو إلى اليمين باعتبار الخط اللاتيني) غير متاح في النظرية. وعليه، يمكن احراض نقول إلى اليمين. (أ) نقل تط إلى يمين ز-ف-، ثم (ب) نقل و-ف- إلى يمين تط وحل من هذا النوع اقترحه رشاد (1993). وأما روفري (1994)، فيفترض أن الاتصال (إلى اليمين) يقع عبر إحقاق الرأس للعنصر إلى يمين الرأس الوظيفي الذي يتصل به العنصر تترك هذا الإشكال للمزيد من البحث.

2.2. إسياق الشخص (prefizing)

جذوع الأفعال الماضية قد تكون هي الأصل، لأنها غير موسومة عبادة بالنظر إلى حركتها الداخلية، بينما صيغة جذع الفعل الحال موسومة، ومن المعقول أن يفترض أنها مشتقة. فهناك أولاً تناوب حركي ينقل جذع الماضي إلى جذع الحال (كما في [كتب] ← [كتب]).²¹ ثم هناك موقعة للشخص كسابقة، في الموقع 1 للواضع. وبما أن الحال، خلافاً للماضي، يتصرف بالنسبة للوجه (Mood)، فإنني أؤول هذا الموقع على أنه الموقع الذي يحقق فيه الوجه. وبما أن الوجه ينتقي شكلاً خاصاً للجذع، فإنني أفترض أن الوجه أعلى من الرمز (و/أو الجهة). وعليه، ينبغي أن ينتقل الشخص لفحص سمة الوجه (لأسباب إعرابية، دون شك)، مما ينتج عنه الرتبة المرغوب فيها داخل الكلمة. ومعلوم أن وج وش يصهران كما يفعل ز وش. وعليه، نفترض علاقة بين ش وز في الماضي، وش ووج في الحال. ووجود هذه العلاقة تؤكد معطيات النفي. فالنفي الرباطي، أي "ليس"، يتصرف تصرف الماضي، مع أن تأويله على الحال، كما في (18):²²

(18) لستم مسؤولين

فهذا التصريف يفيد بأن المنصل ليس تحقيقاً للزمان الماضي، وإنما الماضي صرفية مجردة. ويدل على أن هذا ملائماً لهذه المعطيات يفرض علينا أن نفترض أن التمييز بين صيغة الماضي وصيغة الحال في الأفعال ليس تمييزاً زمنياً، وإنما هو تمييز وجهي، وأن الصيغة الموسومة بالنسبة للوجه هي صيغة الفعل الحال.

²¹ هناك عدة نماذج للتناوب الحركي (apophony) في الأدبيات (انظر كتاب سيوييه،

و كوريلوفيتش (1973) Kurylowicz، والسفروشي (1987) و كرميل ولوفشتم (1994) Gerssel

and Lowenstam من بين آخرين).

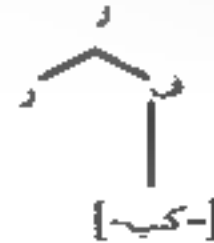
²² انظر بيمانون (1992) بعدد ملاحظة مماثلة.

وبناء على هذا التصور، نجد أن هناك نمطا من اللواصق يحقق عندما يلحق فعل متصرف (ليس ذا وجه) أو نفي بالزمن، وينصهر الشخص مع ر وهناك نمط ثان يحقق عندما يكون هناك وجه، ينصهر فيه الشخص سافترض (بعد الفاسي (1991-1993)) أن أدوات النفي تحمل صفة الزمنسن أو الوجه بصفة ملازمة. ومن جهة أخرى، فإن جذوع الأفعال المتصرفة تُؤزل على أساس أنها حال (أو أنها غير تامة imperfective) حين تكون متاربة حركيا ويتحكم فيها الوجه، وإلا فهي ماضية/تامة (perfective).²³ يدمج ش في وج، مع الحان، والوجه إسقاط وظيفي أعلى من الزمن، وأسفل من تخط. وحتى يصل إلى الترتيب المرغوب فيه (داخل الكلمة)، أي ش-ف-عد، فإن ف يدمج أولا في ز، ثم ف-ز في وج. ثم إن ش تدمج في وج، إلى عمنه، مما ينتج عنه: ش-ف-ر-وج (رأسه وج). وأخيرا، فإن المركب وج يظل إلى عمن تخط (الذي يتضمن العدد)، لينم اشتقاق ش-ف-تخط. فهذه العمليات تنطبق في البنية (19):²⁴

²³ من المعلوم أن نفترض أن شلوب الحركات في جذع الفعل له دلالة جهة، كما افترض ذلك الفاسي (1991-1993). فإذا لم يكس الجذع معنى جهي، فإنه ينتقل بالضرورة إلى ز، ليحصل على تأويل رمي. أما إذا كان له تأويل جهي، فإن انتقاله غير ضروري. عندئذ يكون إسقاط الزمن غير ضروري، أو قد يسقط ويكون غير محصص. انظر تحته.

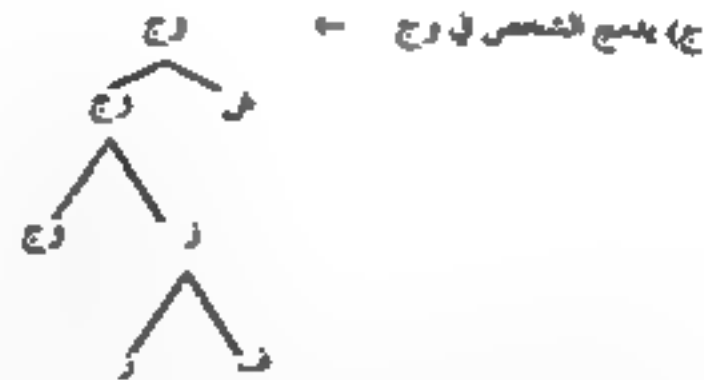
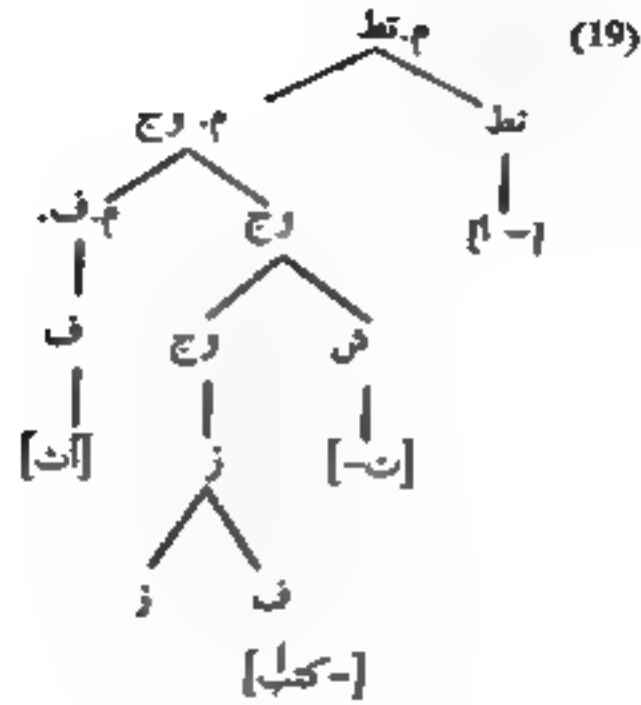
²⁴ نفترض أن البناء يتم عبر الخطوات التالية.

(أ) ف يدمج في ز ←

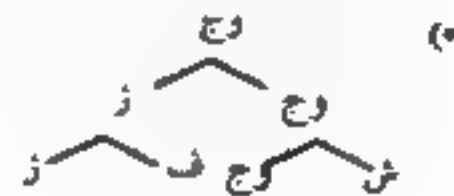


(ب) ف-ر يدمج في وج ←





(د) أنشأوا ينقل المركب الوحدوي إلى تط. وقد بسطت بعض الشجرة (19). وهناك إمكان آخر وهو أن نتركب (أي ف-ن) تلحق إلى يسار وج (الذي يحتوي ش)، كما في (ه).



فالإمكانان مفتوحان في هذه المرحلة من البحث.

عباء على هذه الافتراضات، يمكن رصد نمطي التصريف في الفعل بطريقتين ملائمتين. هناك عدة مشاكل مازالت بحاجة إلى حلول، إلا أن المقاربة التركيبية للشطر تبدو أفضل من المقاربة الصرفية.²⁵

²⁵ هناك إشكال مطروح يتعلق بمعرفة هل ز حمل برئس إسقاطاً زمنياً هو م.ر. (TP)، كما عند راكوتا (1988) Zagona، أو هو ضمير أو عامل (operator)، كما عند برني (1973) Partee وكرون (1995) Oudron، وإتش (1987) Eas، والعماسي (1991-1993). وعلى افتراض أنه رأس ل م.ر، فإننا نتساءل هل ز محلاً بلاغية مكونة من سمات (ر، وج، وجه (= جهة))، بغض الطريقة التي يجمعهم بها نظير التأليف بين ذي، عدد، وجي (جنس). فإذا كان هذا صحيحاً، فالسؤال هو هل هناك سمية للسمات (مثلاً وج، ز، جه) يكون تشكيلها هو هندسة شجرية للسمات، كما فعلنا بالنسبة للسمات الإحالية لخطابتي. وإذا كان الجواب بالإيجاب، فيمكن حينئذ التساؤل عن التأليفات الممكنة (مثلاً ز، جه، بدون وجه، أو جه، الخ)، والتأويلات غير الممكنة (وج ز، بدون جهة، أو وج، جه، بدون زمن، الخ). وبما أنه ليس هناك صيغيات عطفية تدل كل قطعة منها على مقولة من هذه المقولات الزمنية، في استقلال عن السمات الإحالية ذي، عدد، جري، وبما أن هذه الأسمدة (أو على الأقل موقعتها، وبخصوصها موقعة الشخص) ليست مستقلة تماماً عن الدلالة الزمنية، فإننا نحتاج إلى ضبط كيفية اختلاط الإمكانيات، وتعامل الزمن مع الخطابتي، الخ. هناك لاصقتان فقط للدلالة على هذه الاختلاطات. فالزمن أو الوجه يتألف مع الشخص في اللاصقة الأولى، والعدد والوجه يتألفان في اللاصقة الثانية (على غير الاختلاط الإعرابي والنون في نسق الأسماء) انظر نويز (1992) لنظرة عميقة.

3. نتائج إضافية

3.1. التناطبق العفري

يتكرر في الأدبيات أن التناطبق العفري في الجمل الاسمية والجمل المعينة كذلك لا يشمل إلا الجنس، بينما التناطبق العي يشمل العدد كذلك. وأما الشخص، فهو غير موجود في الجمل الاسمية، حتى حينما يكون المتناطبق عنها.²⁶ وأما الشخص الموجود في الجمل مثل (2) إلى (4) أعلاه، فالسؤال المطروح هو: هل الشخص جزء من التناطبق العي أو العفري، أو هو جزء من تطابق تصريف الأفعال (يتعارض مع التناطبق غير الفعلي الموجود في الصفات، مثلاً).²⁷

فقد اقتصر (تبعاً لدمرداش (1989) Demirdache وروغري (1994) مثلاً) أن التناطبق العفري للعمل المنصرف ينصص تخصيصاً للشخص (علاوة على تخصيص الجنس)، وتبرر هذا الموقف بنبي على تشاكل صورة الفعل الذي يضم ضميراً، أو ما أسماه روغري بالصورة المركبة (synthetic form)، وصورة العمل الذي لا يضم ضميراً، كما في (14)، أو ما يسميه روغري بـ الصورة التحليلية (analytic form). فهذا الاتباس جعل روغري يقر بوجود الشخص حتى في الصورة الضعيفة، مادامت ترد مع الفاعل الصريح. إلا أن هذا التصور فيه نظر، لأنه لا توجد حالة صريحة لظهور شخص (مخصص)، دون ظهور العدد معه، أي حالة لتناطبق فقير يمكن أن يسوّل على الشخص

²⁶ انظر القاسي (1984) و(1991-1993)، وعمد (1987)، من بين آخرين وعن العلاقة بين العي

والقوة، انظر القاسي (1993).

²⁷ الشخص ليس جزءاً من التناطبق العي (صفة مباشرة، على الأقل، كما سألصاح ذلك) ففي هذا المنظور، يبدو أن الفرق بين (14) و(15) لا يحلله الشخص، لأن التركيبين معاً لا يصحان تخصيصاً للشخص. لمزيد من التفصيل، انظر تحته.

وحده فلو كان الأمر كذلك لكأنت الجملة (20) سليمة البناء، مع أن الأمر ليس كذلك.

(20) * تكتب أنتم والأولاد

فهذا التركيب ينقسم مركبا عطفيا كفاعل، العضو الأول فيه ضمير مخاطب الجمع، والفعل يتطابق مع هذا العضو في الشخص، ولكن الجملة لاحقة، لأن المتطابق متى كان مع الشخص كان مع العدد أيضا، كما هو مبين في الفاسي (1991-1993). وعموما، فإن الضمائر المعمول فيها تدمج في عاملها، كما يبين ذلك لمن (21 أ). وأما إذا كان هناك ضمير فإن المتطابق يكون دائما تاما، كما هو الحال في (21 ب)، على أساس التأكيد:

(21 أ) * يكتب هم

ب) يكتبون هم (لا أموتهم)

ج) يكتبون

وأما إذا كان هناك ما يجمع الضمير أن يدمج في عامله، فإن الفعل لا يتطابق معه في الشخص، وإن كان يتطابق في الجنس، كما تبين المقابلات التالية:

(22) أ) لم يأت إلا هم

ب) * لم تأت إلا أنتم

(23) أ) ما أنت إلا مريم

ب) ما أنتي إلا أنت

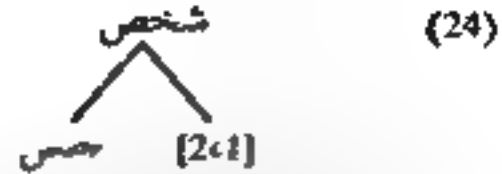
ج) * ما أنتيت إلا أنت

وحتى يصل إلى رصد هذه الأحكام النحوية، نفترض أن دمج الضمير الفاعل ينقسم الشخص إلى جانب العدد (خلافا لروفسري (1991، 1994) السذي يفترض أن الدمج محصور في العدد). وقيمة هذه السمة (المدجة) هي التي تحدد قيمة سمة الشخص في الفعل. وعلاوة على هذا، فإن "اجتلاب العدد"

(أو التطابق المعجم) في (21 ج) شيء متباً به، إذا افترضنا وجود هندسة شجرية للسيمات الإحالية، كما يتأمل.²⁸

ففي الأمثلة المحملة، افترضنا أن تخصيص الشخص هو خاصية خاصة بالفاعل، وليس للمعل تحصيل (ملازم) للشخص. وعوض ذلك، فإن الفعل له رعاية توضع فيها لاصقة. فـ [ب] مثلاً غير موسومة في الفعل الحال (اللاصقة 1)، وليس لها شخص ولا جنس. فإذا كان الأمر كذلك، أي أن اللاصقتين [ب] و [ـ] في (14) و (16) لا تحلان تحصيلاً للسيمات الإحالية للفاعل، فإن السمة الوحيدة التي يحملها (أو يحققها) هي سمة غير موسومة للوجه أو للزمن. وبناء عليه، فإن التطابق المقدر يبدو وكأنه لا يحمل أي تخصيص للسيمات على الإطلاق. فكون التطابق المقدر لا يتضمن الشخص (أو الشخص والجنس) شيء تباً به سلمية السيمات المنبئة في الشجرة (11). فإذا كانت سلامة لواصق السيمات الإحالية مبنية على (11)، أو فروع منها (ثم فكها، كما في (12) و (13))، فإنه لا توجد لواصق تخصص الشخص والجنس فقط؛ كما في (24)، لأنه لا توجد عملية يمكن أن تشتق هذه الشجرة من (11):

²⁸ من الممكن أن يكون الح (21 أ)، الذي لا يسمح فيه بسلسلة رعاية هو تخصيص هي [ب - ـ]، راجعاً إلى مبدأ التخصيص الذي يمكن نمطه على أنه يمكن من "الاعتراف الشمولي" (global blocking) الذي ينطبق في التركيب والصرف في نفس الآن، ويتسع بالشكلي ورود الصيغة "التحليلية" (analytic) الفاصلة للضمير عن العامل فيه، كما في (21 أ)، ويسمى الصيغة "المركبة" (synthetic) أو صيغة "المفردة" الواحدة، كما في (21 ج). فنظير كروخ (1994) Kroch عن هذه النظرة بالنسبة للغات أخرى. وهناك إمكان آخر، وهو أن التطابق "الضموري" إجباري هنا لأن عناصر السلسلة التطلعية الضمورية عمل (أو تطابق في) مع السيمات (ولكن هذا القيد لا ينطبق على السلاسل غير الضمورية).



وبنفس الشيء يصدق على وجود شخص (يكون عيود ولا جنس)، لأن عملية العكس يفترض أنها تعمل من أسفل إلى أعلى، لا العكس.²⁹

فإذا صح هذا التحليل، فإن معالجة التصريف المنتهي (finiteness) بحسب أن يحصل عن معالجة التطابق (ومصدره). فالتصريف المنتهي يحقق الوجه أو الزمن بموقعة لاصقة محايدة، عن طريق الإضافة (prefixing)، أو الإضافة (suffixing)، وهذه اللاصقة التي يمكن أن تظهر فيها بعض السمات الإحالية للفاعل توجد في الموقع 1 للواضع.³⁰ ويكون محتوى التطابق المقسم هو الجنس (على الأكثر)، ومحتوى التطابق الفني العدد (إضافة إلى الجنس). وأما الشخص، فله وضع خاص، باعتباره أن مصدره الأساسي هو دمج (أو اتصال) الضمير. وهذا التحليل له نتيجة إيجابية، وهو أنه يمتشي وسلمية السمات التي اقترحنا، وهذه السلمية كافية تجريبيًا. وعلاوة على هذا، يمكن أن نقدم رصدًا كافيًا لتقلية الجنس.³¹

²⁹ يمكن تصور بناء الأشجار المصحية للواضع على الطريقة التي تبيها الأشجار التركيبية في شومسكي (1995: أ)، عن طريق عملية "ضم" (Merge). فهذه العملية من المفروض أنها تطبق باحترام المذكية من أسفل إلى أعلى.

³⁰ هذا التصور مماثل لما هو موجود في النحو العربي القديم الذي يحذر السوابق في الفعل الحال "حروف مضارعة"، وليست علامة للفاعل (انظر كتاب سيويو).

³¹ لاحظ أن استدلال رومري (1991) على وجود الشخص في الصيغ "التحليلية" للفعل بناء على الصيغ "التركيبية" جد ضعيف. فالتحليل القدامس، مثلاً، كانوا على حق، حين فرقوا بين الضمير المتصل والضمير المستتر. ففي الثاني، لا توجد علامة الشخص (ولا العدد) في الفعل، وإنما هي علامات حصة (تقدم في ضم الخفي).

3. تنغلية الجنس

في المنقراب الفارقة، بينت أن ترتيب الشخص والعدد يتم عن طريق آليات تركيبية. فمن جهة، نجد أن موقع الزمن و/أو الوجه هو الموقع 1، والموقع 2 هو موقع تطف وهو أعلى من الزمن. ومن جهة أخرى، فإن رتبة الشخص في الموقع 1، والعدد في الموقع 2، ناتجة عن شروط التسوية، وكذلك الشروط على التاليفات (لأن الشخص يصهر في الرمز أو الوجه لأسباب لغوية، والعدد يصهر مع الحمل ز - ف - للإسناد).³² فعماذا إذن عن الجنس؟

علافا للشخص أو العدد (اللذين يظهران في الموقع 1 أو الموقع 2 بصفة ثابتة)، فإن الجنس "يتقل"، إذ يمكن أن يكون جزءا من اللاصفة 2، وقد يكون جزءا من اللاصفة 1. فلماذا هذه التنغلية؟ وما هي الحالات التي يظهر فيها الجنس في الموقع 1، ولماذا لا يظهر في هذا الموقع بصفة منتظمة؟ أفليس أن الأجابة يمكن أن نجد مصدرا لها في الطبيعة البصلية (disjunctive) لبعض اللواحق، وبخصوص اللاصفة التي تدل إما على الشخص الثاني (المخاطب) أو على المؤنث. ففي الماضي وفي الحال، يمكن فصل الجنس عن الشخص، أو عن العدد. وموقع الفصل الذي يحدث ليس حرا، فالجنس يوجد عادة في الموقع 2 مع العدد، عندما يكون الشخص مخصصا (واعتلا للموقع 1). وعندما يكون الشخص غير مخصص، فإن الجنس يوجد معصولا عن العدد، واعتلا للموقع الأول، بينما يحمل العدد الموقع الثاني، كمعادته. فهذه المعطيات تطرح تساؤلين: (أ) لماذا لا يمكن أن يرد الجنس في

³² هناك إمكانية آخر لرصد هذا الترتيب، يفرض من أن يكون صريحا (إن لم يكن كذلك تماما)، وهو التالي: بما أن الترتيب الهرمي للسماوات في السلاسل هو نفسه للوجود في الشجرة (11)، فقد ضاعل حل (11) تطبيق على سلاسل الأشجار (التي تكون الكلمات)، كما نطبق على الأشجار البسيطة. إن أجيب عن هذا التساؤل هنا

الموقع 1 عندما يكون الشخص مخصصاً؟ و(ب) ما هو مسوع ظهور الجنس في الموقع 1 (عند غياب الشخص)؟ لتأمل المثال التالي:
(25) تكتبان

فهذا مثال ملتبس، كما هو معلوم، بين قراءة المثنى للمخاطب وقراءة المثنى للمعائب المؤنث. فالتاء تلتبس بين قراءة المخاطب وقراءة المؤنث. إلا أنه ليس هناك تاء تكون للمخاطب المؤنث، لأن هذه الشجرة غير سليمة التكوين، كما بينت. وإذا كانت قراءة المثنى للمخاطب عادية، فماذا عن قراءة المثنى المؤنث؟ لماذا يمكن أن يحتل التأنيث الموقع 1 في هذه الحالة، مع أنه يكون عادة مصهراً في العدد؟ أريد أن أفترض أن الجنس يظهر هناك لأنه يشترك مع الشخص في نفس اللاصقة. بل إن "المفردة" التي تبدل على الشخص يمكن أيضاً أن تبدل على الجنس. فاللاصقة "فصلية" (disjunctive)، لها إما قيمة الشخص أو قيمة العدد. فإذا كانت الوحدات انعمجية (وضمنها اللواحق) يمكن أن تكون فصلية، فإن التاء تعامل على أساس أنها شخص، وإن كانت قيمتها جنس. فهذا ما يبدو مسوغاً للتاء المؤنثة في موقع يختص به الشخص عادة. فعندما يدمج العدد في هذه البنية، يدمج بدون جنس (لأنه انفك عن الجنس)، لتلافي الخشوش في السلسلة. ولا يطبق التفكير في حالة الشخص والجنس (معاً)، نظراً إلى وجود السلمية، وعلى افتراض أن التفكير له أثر احتمالي (بالنسبة للجزء الذي يقطع من الشجرة). فإذا كان التحليل صحيحاً، فإن ثقلية الجنس واحتماله للموقع 1 يمكن تبريره بالمصلية (disjunctivity).³³

³³ هذا استطور يفرض نظرية ضمنية لتأويل العلاق بين المعمر (أو مروعها) في الأعطوطات (graphs). فالأعطوطات (الشجرية) يفرض ضمناً لها بنية عمم سلسله (concatenation) بمعمر. إلا أنه من المعقول أن تدخل الوصل (conjunction) والفصل (disjunction) كملاقي واردة بين المعمر التي تبي أعطوطات المتصل للمعجمية، وإن كان هذا الاقتراح عم متداول. وإلا، يبقى الحل الوحيد هو وجود شعيرات فصلية (disjunctive) تحرق للميلاد.

3.3. اللاشطر ومبادئ بناء سلاسل تط

للتخصص تصريف الفعل الحال بالنسبة للمتكلم كما في (26):

(26) أ) أكتب

ب) نكتب

فمن المقول أن معروض أن سابقة التون في (26 ب) مخصصة على أساس [1، جمع]، بينما الهمزة مخصصة على أساس أنها [1] فقط. وأما المرد، فتأويله كذلك لغاب التخصص. فإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت هاتان اللامبتتان تحتلان الموقع الأول، فما الذي يمنع العدد من احتلال الموقع الثاني، بل ما الذي يمنع التراكيب التالية؟

(27) أ) * أكتبون

ب) * نكتبون

حتى تتمكن من إخراج هذه التصاريف، نحتاج إلى اللجوء إلى مبادئ ينطبقان على السلاسل التطابقية.

المبدأ الأول هو مبدأ التخصص (Specificity)، كما يوظفه م.م. (1993) ومالي (1996)، أي كمبدأ ينطبق على الملء المعجمي. فعندما يكون هناك عنصران معجميان يتنافسان بالنسبة للملأ، فإن العنصر الأكثر تخصصاً هو الذي ينتصر في المنافسة. وعليه، فإن التون تتفوق في المنافسة على الهمزة، ومن هنا نحن (27 أ). وأما (27 ب)، فرغم كونها لا تعبري مبدأ التخصص، إلا أنها مع ذلك لائحة. وحتى يتم إخراج هذا التركيب، نقترح مبدأ آخر هو مبدأ "اللاحشو" (Non-redundancy) ينطبق على السلاسل، ويمكن صياغته كالتالي:

(28) اللاحشو

المقترحة (كما اقترح ذلك شارليش وفوري (م.م.)). إلا أن هذا الاقتراح، علاوة على صفه التعريبي، يخالف لما يجري بالفعل، كما يتت أعلاه.

في سلاسل السمات الإحالية، لا يمكن أن تكون سمة مخصصة أكثر من مرة. فهي (27 ب)، نجد أن النون وواو الجماعة كل واحدة منهما مخصصة بالنسبة للمعد، ومن هنا لحن التركيب.

4. خلاصة وخاتمة

في هذا البحث، قدمت فرشا تحليليا يمكن من معالجة الشطر وآثار اللاشطر، وموقعة اللواصق، وفصليتها وعدم اتصالها، وذلك باستعمال نظرية تركيبية توظف بعض أفكار وآليات الصرف الموزع، وهندسة السمات. وقد بينت أن موقعة اللاصقة والشطر يمكن رصدتهما تركيبيا، وأن تنظيم وترتيب السمات يمكن اشتقاقه من هندسة شجرية للسمات. ثم إن لواصق التطابق تحدد طبقا لشجرة السمات، التي قد تنطبق عليها آلية التفكير، والمفردات يفترض أنها أشجار حرة أو تامة (كما في ذلك الأشجار الفصلية)، بينما الأشجار التركيبية أشجار تامة فقط. ولواصق التطابق ضمائر مدججة، تفحص الإعراب والإسناد. وهي مدججة في موقعين منفصلين، بحسب شروط التسوية. والتخصيص الجزئي (الشخص فقط أو الجنس فقط) أو التخصيص الناقص (underspecification) يتبع من الجمع بين التخصيص المحمي للواصق ومبادئ عامة تنطبق على السلاسل التطابقية (من بينها مبدأ التخصيص ومبدأ الملاحقة).

الفصل الثالث

لاناظر الصفات وتراكيب الملكية*

* قدمت هذه الورقة في صيغ مختلفة في المؤتمرات الحادي عشر للسايات العربية، الذي انعقد بجامعة
إمرى بأطنطا (كجزء من المحاضرة التوجيهية التي أقيمتها هناك في مارس 1997)، وفي ورشة
مؤتمر السايات التوليدية العشرين (GLOW) الذي عقد بالرباط في أبريل 1997، وفي "الساد
اللسانية" بـ MIT (شتمر 1997). وقد ظهرت صيغة إنجليزية من هذا البحث في أبحاث لسانية،

المجلد 2 في دكتور 1997.

1. تقديم

في هذا الفصل، أبحث في الخصائص الأساسية للسمات (التي توظف كنعوت)، وأستدل على أن بيتها الأصلية هي مركب خذّي مَشْطُور (Split/Fissioned (DP)، مماثل هندسته بين تراكيب الملكية (possession)، أو الإضافة.¹ فالتركيب الوصفي الناعت يتضمن إسقاطات حديثة مفعلة (وإن كانت مرتبطة ببعضها بعضاً)، تعلو سمات حديثة مستقلة كذلك (وإن كانت مرتبطة ببعضها بعضاً). وحسب هذه السمات التعريف والإعراب، على الخصوص، وهي سمات تسبب في نقل الرؤوس أو للمخصصات، أو تسبوع ظهورها. فتراكيب السمات مثل تراكيب الملكية تتضمن مصدرين (على الأقل) لظهور الحد، ومصدرين للإعراب، ومصدرين للسمات الإحالية، تتفاعل فيما بينها، وتفرر ملوكات تركيبية تناوبية. فتمشياً مع ما جاء في شومسكي (1995 أ وب)، أبين أن قوة سمة الحد هي التي تسبب في نقل الاسم (-س) أو الصفة (-ص) إلى الحد (-حد). وهذا يوازي نقل الملوك ونقل

¹ عن تمثيل مية الإضافة في إطار الافتراض الحائلي، انظر القاسبي (1990) و(1991-1993)، على الخصوص، وانظر للمراجع المذكورة أسفله.

مركب الصفة أو المركب المالك إلى مخصص حد، في نظرية تتمثل النقل على أساس أنه عملية اجتذاب (Attract) كآخر ملاذ لإنقاذ البنية (last resort). وفي هذا التصور، يكون توارث التعريف بين المضاف إليه والمضاف في مجال المركب الحدي (م. حد) مبنياً على علاقة بين المخصص والرأس، وتصير البنية بنية حدية مشطورة، أحد رؤوسها الإعراب، كما هو الشأن عند بتر وهيل (1996) Bittner and Hale، وكذلك لامونطاني وترينس (1987) Lamontagne and Travis.² ومن جهة أخرى، أبين أن الترتيب السمي للصفات (التي تأتي بعد الاسم الموصوف)، وكذلك ترتيبها المعكوس (أو ترتيب المرأة) يمكن أن يرصد عبر افتراض أن الصفات تولد كمخصصات لإسقاطات وظيفية (كما في شكوي (1993، 1996) Cinque)،³ وأن هذه المخصصات تنموذج إلى يمين الرأس فقط (كما في كين (1994) Kayne)، ونقولها لا تكون إلا إلى اليمين كذلك. وهذه القول تحدث في بني الملكية عبر الاجتذاب، بسبب وجود سمة في الحد.

فالصفات، مثل الأسماء، لها إذن مصدر حدي، والمركب الحدي الذي تقع فيه له بنية حدية مشطورة. وفي باها السطحية، توظف الصفات نفس الآليات التي توظف لاشتقاق بني الملكية.⁴ فعندما نرد الصفات قبل الموصوف،

² في بتر وهيل (د.م)، نحقق سمات الإعراب والتعريف في رأس تركيبين متضادين (كما K إعراب، وD حد). وسنكتفي أن كلا للرأس حد (D)، وهناك أعمال اقترحت وجود شطر محائل، بصمة مباشرة، أو غير مباشرة (انظر هولبروك (1993) Hornblberg وكيرسني (1995) Givón، مثلاً).

³ يستدل شكوي (1993) على أن الصمة مخصص، وليس رأساً. إلا أنا نرى أن العريضة تمتثل للإمكانين.

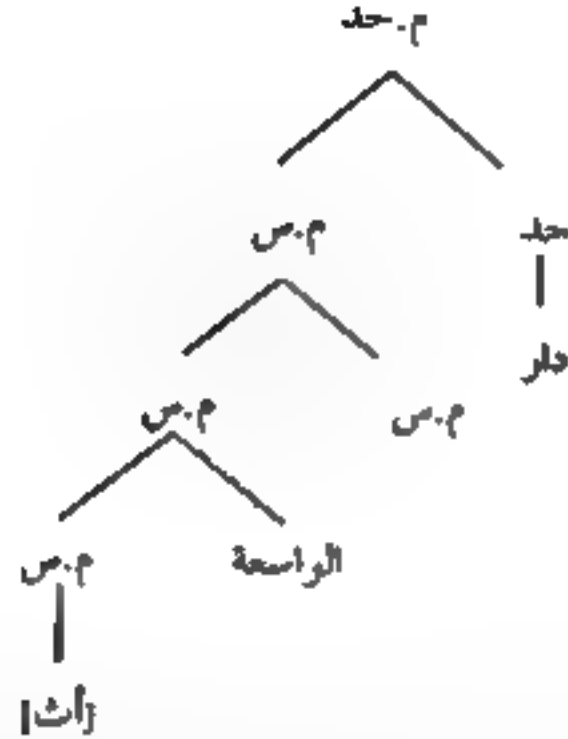
⁴ عن المقولات للمشطورة في التركيب، انظر الفاسي (1996) ومككيس (1995) McGinnis وعن نظره معبرة للشطر والنقل، انظر ناش وروفر (1997) Nash and Rouveret.

تتصرف مثل الأسماء المملوكة (أو المضافة)، لأنها (أ) رؤوس، وتظهر في بداية المركب الحدي، و(ب) تفتقد إلى أداة تعريف، بل ترث التعريف من الاسم المضاف إليها، و(ج) تتلقى الإعراب الذي يسند إلى المركب الحدي بأكمله، يسما الرأس الاسمي يتلقى إعراب الجذر (مثل أي مالك عادي). وعندما تكون الصفات بعد الاسم الموصوف، تكون الصفات (أ) مركبات و(ب) تحمل أداة للتعريف، و(ج) تنتقل من موقعها الأساسي، و"تنساق" مع الأسماء المملوكة للحصول على التعريف والإعراب. فهذه الخصائص وغيرها، وخصوصا كون الصفات البعدية ترد في ترتيب مرآة (أو ترتيب معكوس)، مقارنة مع ما يحدث في لغات أخرى مثل الجرمانية والرومانسية، لا يمكن معالجتها بصفة كافية إلا إذا وحدها بية الصفة وبنية الملكية. وحين تبين بنية حديثة مشطورة، تُطرح تساؤلات عديدة من ضمنها: (أ) تحديد طبيعة السمات التي تُكوّن محتوى الحد، و(ب) كيف تتوزع هذه السمات في البنية الشجرية، و(ج) كيف تولد الصفات المتعددة (للموصوف الواحد)، أي خصائص متعددة لنفس الرأس أم هي لرؤوس وظيفية متباينة؟ ما بين ما إذا احتاج إلى رؤوس متعددة، حتى تكون محطّات لرؤوس متباينة، لها دور أساسي في تنوع الرتبة.³

البحث منظم بالشكل التالي: في الفقرة 2، أقدم استدلالا أوليا لتبرير الحاجة إلى هندسة حديثة مشطورة، بناء على خصائص البنى الإضافية؛ في الفقرة 3، أقوم بوصف موجز للخصائص التركيبية الأساسية للصفات، وتباينات توزيعها، مستدلا على وجود صفات قَبْلِيَّة (سابقة للموصوف) تتصرف مثل الاسم الذي يتصلر بين الإضافة؛ في الفقرة 4، أتفحص بين الصفات البعدية، وأبين كيف أنها توازي بين الملكية. وفي الفقرة 5، أناقش تحاليل منافسة لتوارث التعريف، وإسناد إعراب الجذر، والتوزيع التكاملي بين وجود أداة التعريف وإسناد الجذر. وأخفي الفقرة بالنظر في نتائج اعتبار أداة التعريف حداً جُمُلياً.

³ عن الخصائص المتعددة، انظر شومسكي (1995 ب).

٦ استعمل هنا م. من كإسقاط فضلة تحت الحذف، مع أن الإسقاط المعلى من الأرجح أن يكون وظيعاً، إما م. قط، أو م. ما (مركب مالك *possessive*). انظر المراجع في الغامض (6)



(2)

إلا أن هناك علاقات عديدة بين اللغويين في معالجة إشكالات أخرى، ضمنها ما يلي:

(ح) كيف نصل إلى توارث التعريف (كما هو موصوف في (ز) أعلاه)؟

(ط) كيف يمكن رصد القيد المذكور في (و)؟

(ي) ما هو المكان الذي يَخط فيه س، بعد صعوده؟

(ص) ما هو المجرر الفعلي لصعود س؟

(غ) كيف يُستد (أو يُفحص) المجرر؟

(ف) هل هناك علاقة بين إساد المجرر وصعود س إلى حد، وما هي طبيعة هذه العلاقة؟

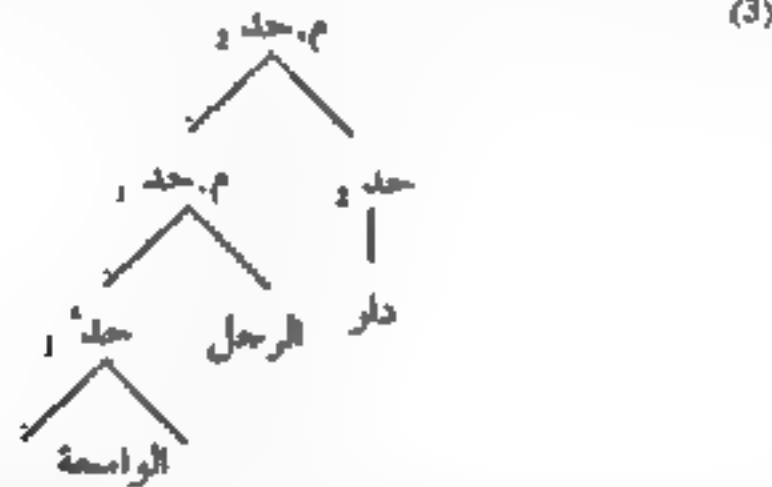
1.2. توارث التعريف وقوة السمة

لنترض أن المالك في (1) صعد (من موقع وُلد فيه أولاً) إلى مخصص رأس وظيفي، وأن من قد صعد كذلك، تمشيًا مع ما تفترضه عدد من التحاليل.⁶ فإذا كان المالك في مخصص حد، وكان الرأس الحدي (العارغ) ليس له سمة تعريفية مخصصة، فإن من المتناقل يرث سمة تعريفية (أو قيمة لهذه السمة) في علاقة تشجيرية هي علاقة مخصص - رأس. وبناء عليه، فإن توارث التعريف يتم (بصفة طبيعية) في مجال المركب الحدي. وصعود المالك إلى مخصص حد ضروري، حتى يتم فحص سمة التعريف في حد. وهي سمة يمكن أن تُسمت بأنها "قوية" طبقاً لما ورد في شومسكي (1995ب) من أن السمات القوية وحدها هي التي تتسبب في النقل إليها، عبر الاختناز.

لاحظ أنه إذا كان المالك في (1) في مخصص حد، فإن من لا يمكن أن يكون في حد، إذا جازنا الافتراضات المعهودة. فالتحليل التي افترضت وجود من في حد افترضت أيضاً أن المالك يوجد في مخصص تط (وهو إسقاط وظيفي أسفل من م.حد، وأعلى من م.س)، وبناء على هذا، فإن توارث التعريف يقع في مجال تط. إلا أن نسبة التوارث التعريفي إلى هذا المجال لا يبدو مبرراً.⁷

⁶ من المفترض أن يفترض أن توليد المالك لا يسوغ إلا في مخصص إسقاط وظيفي (قد يكون هو م.ماء كما في الفاسي (1991-1993)). فلما كانت بعض الصفات "علوية" (أي التي توجد في أعالي التشجيرة)، مثل الصفات الموجهية (modality) مولدة أعلى من المالك، فإن سقطة المالك قبلها (كما في (1)) يمكن أن يعتبر حليلاً على أن المالك قد صعد من مكانه الأصلي (انظر نحوه) ⁷ انظر سيلوتي ولتكوودي (ن.م.) بالنسبة لهذا الاقتراح. ويفترض هنا الأخير أن توارث التعريف يقع في مجال تط، وإن كان فحص التعريف يكون في حد. ولما يورد (ن.م.)، فهي تفترض

إذا كان توارث التعريف (Def inheritance) وفحصه (Def checking) يقعان معاً في مجال المركب الحدي، يبقى أن ننظر في طبيعة الرأس الحدي يستهدفه s ، عند صعوده. فأحد الإمكانيات هو أن s يصعد إلى إعراب (إعراب)، إذا كان الإعراب رأساً تركيبياً وظيفياً، كما عند جينر وهيل (م.د)، مثلاً. وهناك إمكان آخر، سأعمل على استكشاف كفايته، وهو أن s يصعد (أيضاً) إلى حد، أي أن هناك رأساً ثانياً معنوياً بحد، ولكنه يتضمن سمة معاكسة لسمة التعريف التي يتضمنها الرأس الحدي الأول. وهذه السمة هي التي تختبئ من للصعود إلى حد¹⁰. فعلى افتراض أن حد له قطعتان، أو أنه مشطور مقولياً، تكون بنية تركيب مثل (1) هي (3)، في تقريب أولي:¹¹



ففي هذه التشجيرة، نجد s قد صعد إلى حد¹، والمالك إلى محصل حد². ويقوم المالك في محصل حد² بمشر تعريفه على حد¹، الذي يحتوي الرأس

آلية لسحب السمات للتأكد من التوافق في تعريف. عن عدم كفاية هذه الاقتراحات، انظر العنونة 4 تحته

¹⁰ هذه السمة قد تكون الإعراب، على الرغم من أن المقولة هي حد. انظر عت.

¹¹ هذه البنية ستدقق عناصرها بتفصيل أسفله.

الاسمي دار، قبل أن يصعد إلى حد، ناقلا معه هذه السمة، التي تصير معطوذة بالنسبة لعملية التطابق في التعريف.

فإذا كان حد مزودا بسمة تعريف قوية، فإنها تفحص إما عبر تحقيقها في شكل أداة تعريف، أو عبر احتساب مركب اسمي مالك إلى مخصص حدد.¹² والإمكانان معا موجودان في اللغة العربية. إلا أن تحقيق السمة في صورة أداة تعريف يتناقض ووجود مركب مالك في مخصص حد، لأن النقل حينئذ يصير غير مبرر. فالتوزيع التكاملي بين أداة التعريف والمالك (أو المضاف إليه)، أي الخاصية (و) أعلاه، يمكن إرجاعه إلى عدم توفر مصدر اشتقائي لبنية ملكية تتضمن الأداة والمالك في نفس الوقت، أي ما هو ممثل في التركيب اللاحق (4):¹³

(4) * احترقت الدار الرجل

¹² أبحاري ما بعض أفكار علموك وسينسكروم (1996 = س.هـ) (Holzberg and Sandstrom،

دريشك (1993) Deleage، وعلموك (1993). ف.س. يقرمان مبدأ الفحص التالي:

(أ) يتم فحص سمة قوية لقولة وظيفية وظ إذا أُلغيت مقولة صوتية مشروعة تنتمي سمة مرفقة إلى وظ، أو وضعت هذه المقولة في مخصص وظ.

¹³ ما يخرجه التحليل، في الواقع، هو تولد أداة التعريف (في حد) والمالك في مخصص حدد وبضى إخراج آخر هو. موقعة للمالك في مخصص مقولة وظيفية سمي (قد تكون ظ أو م)، وأداة التعريف في حد. بهذا الإمكان يبدو عققا في بني إضافة الصفات (إضافة لمظية)، كما سابع أسعله وهو إمكان متاح كذلك في الاسلندية (انظر س.س. (م.ن.)). وانظر الفقرة 4 التي تلي فيها هذا الإمكان.

2.2. نقل من إلى حذر والإعراب القوي

فإذا صحَّ أن س تنتقل إلى حذر، ينبغي أن نبحث في العلة وراء هذا النقل. لنحاول الجأزية تعلل النقل بتخصيص سمة للتعريف الموجودة في حد.¹⁴ إلا أن حد قد لا تكون له سمة تعريف (محصنة)، وس ليس له سمة من هذا النوع كذلك. وعليه، فلا مبرر للنقل بناء على هذا التخصيص. والإمكان الذي يبدو معقولاً هو أن نقل من إلى حذر يتم لأسباب إعرابية.

بناء على فكرة دافع عنها ه.س. (ن.م.)،¹⁵ لنفرض أن حد له سمة إعرابية قد تكون قوية أو ضعيفة، وأن القوة يمكن توظيفها ليس فقط في البنية الداخلية للحملة، ولكن أيضاً في البنية الداخلية للمركبات الاسمية أو الحدية. فإذا كان حد العربي له سمة إعرابية قوية، يجذب من الذي يحمل إعراباً، فإن من ينتقل إلى حد (عبر حد)، ويتم فحص إعراب حذر بالنظر إلى إعراب من.¹⁶ فلو كان نقل من إلى حد مبرراً بفحص تعريف حد، لكان نقل المالك إلى

¹⁴ الطبيعة اللاصقية للحد وكذلك عتوى سمة تعريف اتخذها مورين للنقل (انظر الفاسي (1987)، ريفر (1987)، همد (1988)، وأوجلا (1988)). أما لوكودي (1996)، فيور هذا بقوة سمات الاسم في حد.

¹⁵ ه.س. (ن.م.) يعارضان اللغات الاسكتلندية التي لها بني من مالك (مثل الاسكتلندية) بالسمات ليس لها هذه البنى (مثل النرويجية وعامة اللغات الاسكتلندية)، ويعزوان هذا التنوع إلى قوة (أو ضعف) إعر في حد. وهما يناقشان أيضاً مشكل تركيب من تعريف مالك، ويفترضان أن هذا التنوع (الذي يعزونه إلى قوة التعريف في حد) بسيط "صغير" (minor) وفي تصورهما أن التعريف والإعراب يصهران تحت مقولة ذات قطعة واحدة هي حد، يسا في منظوري أن هناك سمين محتملين في قطعتين مقولتين منفصلتين.

¹⁶ مرة السمة الإعرابية في حد تقترن "ببني" الإعراب في من (الذي يجنبه حد)، وعمباب أداء تعريف مستقلة (عن الاسم). انظر في صدد هذه المسائل ه.س. (ن.م.) وكوسيتي (ن.م.).

مخصص حذر غير مبرر. فهذا يدل على أن نقل من يورث الإعراب أساساً، لا التعريف. وهناك اعتبارات أخرى تبين أن من ينتقل إلى حد لأسباب ليست هي فحص التعريف.

3.1. البنى الإضافية ونقل من

التعريف يرتبط بمفهومين متميزين: الأول يتعلق بالإحالة الفردية أو الوحيدة (individual or unique reference)، والثاني بالمعروفة (familiarity).¹⁷ يمكن أن نلاحظ (بعد هلسرك (1993) بالنسبة للامات أخرى) أن البنى الإضافية العربية التي لا تتضمن صفات ناعمة لا تقتضي بالضرورة إحالة فردية. فهي تستعمل كحلول، كما في (5) و(6):

(5) أ هذا أخي

ب هذا بيت الرجل

(6) أ هذا أخي وهذا (أيضاً) أخي

ب هذا بيت الرجل وهذا (أيضاً) بيت الرجل

فاستعمال المركب الإضافي كحل في (5) يوحي بأن الإسقاط الاسمي هناك ليس مركباً حدياً مُشْتَبِهاً أو مغلغلاً، إذا افترضنا أن الإسناد يتطلب وجود مكون مفتوح (كما عند هكيتسم (1985) Higginbotham، وروثشتون (1983) Rothstein). ومن جهة أخرى، فإن سلامة بين مثل (6) توحي بأن الإحالة الفردية غير متوفرة بالضرورة في المركبات الإضافية. وبناء عليه، يمكن تأويل سلامة (6) كما يلي. يمكن أن يكون الرأس الاسمي هناك غير معرف (على افتراض أن التعريف يقتضي الإحالة الفردية)، مما يعني أن المالك لم يصعد إلى مخصص حد (وإلا لزم توارث التعريف)، بل هو في مخصص إسقاط وظيفي أسفل (قد يكون مخصص المالك، كما في العاسي (1991-1993)).

¹⁷ انظر هيم (1981) Heim ورومو (1996) Romain، من بين آخرين.

وإذا كان س قد انتقل إلى حد في (5)، مع أنه ليس معرفاً، وإذا كان س في حد أيضا في (1)، ولو أنه معرف، فمعنى هذا أن المالك في البيتين لا يمكن أن يكون في نفس المخصص، بل إن س أيضا لا يمكن أن يكون في نفس الموقع. فإذا كان س في (1) في حد، والمالك في مخصص حد، كما يستتبعه، فإن الإسقاط الحدي يكون موضوعا مشبعا.¹⁸ وإذا كان س في (5) في حد، (أسفل من حد)، فإن طبيعته المفتوحة تتماشى مع كون صعود المانث والإحالة الفردية لا يتماشى بها. وبعبارة أخرى، فإن المركبات الإسمية المحمول أو عمر المعرفة تكون لها بنية أعف من بنية المركبات الإسمية الموضوعات. وتنعيد هذا التمييز يتم عبر اعتبار المحمول (النكرات) من مستوى م. حد، والموضوعات من مستوى م. حد.

وتتصرف الصفات المحمول تصرف الإضافة في (5). فالصفات تنتقل إلى موقع أعلى من مواقع الظروف (التي تمنعها)، أو موقع فاعلها، كما في (7):
(7) ظننت الرجل طويل القامة جدا
ففي (7)، تنتقل الصفة (غير المعرفة) إلى حد، لمخصص سمات التعريف والإعراب، من موقعها الأصلي وهو رأس المركب الصفي. "ويتلقى المركب الصفي بأثمه إعراب الصب، بينما يتلقى فاعلها الجر. والصفة غير معرفة، لأنها لا تراث التعريف من فصلتها. فلو كانت معرفة لظهرت الأداة عليها كما في (8):

(8) رأيت الرجل الطويل القامة

ومع الصفات الحملية، لا يقع توارث تعريف كذلك، لأن المركب الحدي المانث (فيها) لا يصل إلى مخصص الحد (أو مخصص حد، بصفة أدق).

¹⁸ يتم الإشباع عبر صعود المالك، وتنشيط سمات التعريف، كما هو مبين في الفقرة 3.

¹⁹ افترض أن الصفات لا تختلف عن الأسماء في تلقي الإعراب والتعريف، وهي أيضا مركبات

حدية (انظر الفقرتين 3 و4)

سأعود إلى بين هذه الصفات في الفقرات الموالية، لأبين أن الصفة الباعثة تتوفر في محض حد، بينما الاسم المنعوت يقع في محض حد.

تلخيصاً لما سبق، يمكن أن نقول إن بين الملكية (الإضافية) تتضمن إسقاطين حديين مشطرين (على الأقل)، وأن تأويلها يختلف بحسب الموقع السطحي للاسم الرأس والمركب للمالك. وفي الفقرات الموالية، سأستغل هذه الأفكار لتوضيح البنية الداخلية للتراكيب التي تحتوي صفات باعثة.

2. الصفات

رغم أن الصفات تبدو وكأنها تتوفر دائماً بعد الاسم الموصوف، ورغم أن تسلسل الصفات يخضع لترتيب معكوس لما يوجد عليه في اللغات التي توجد فيها الصفة قبل الموصوف (لغات ص - س)، يمكن أن نبرهن على أن العربية لغة من محط ص - س، كما أنها لغة من محط ظرف - ف.²⁰ وهذا التمييز يدعمه: (أ) توزيع المكونات التي تسبق الاسم (مثل العدد والصور والإشارة)، وهي تخضع لقواعد ترتيبية كلية و(ب) وجود صفات قبل الاسم. ورغم أن الطبقات التوزيعية للصفات تستعمل استراتيجيات متباينة لإشباع الإعراب والتعريف (على الخصوص)، سأسندل على أنها تشتق عبر بنية "ملكية"، أو بنية مركب حدي مشطوري، وأن الفروق السطحية بين هذه البنيات تعود إلى استعمالات مختلفة لنفس الآليات والاستراتيجيات التي تستعمل في اشتقاق الـ اسمية.

²⁰ لقد يب هلك أن الصفة الباعثة توجد في م حد، (التي يجب أن تحمل صفة تعريف محققة)، في

حين أن الاسم المنعوت يوجد في م حد.

1.2. تسلسل الصفات البعدية

لقد بين عدد من اللغويين أن ترتيب طبقات الصفات المتسلسلة هو (نسبيا) عس الترتيب في مختلف اللغات. فهناك قيود على هذا الترتيب تسرد في المركبات الاسمية الدالة على الذوات، كما في (9)، أو في المركبات الأحداث، كما في (10):²¹

(9) الأسماء الذوات:

تقييم < حجم < شكل < لون < جنسية (أو مصدر)

(10) الأسماء الأحداث:

وجهة < تقييم < كيف < محور

فهذه الرتب تحترمها عادة طبقات الصفات ("المباشرة") في اللغات من نمط ص — س (الصُّرف) كاللغات الجرمانية، أو اللغات من نمط ص — س (غير الصرف)، كما هو الحال في اللغات الرومانسية (Romance).²² والمرآة المعكوسة لهذا الترتيب (أي س — ص) توجد في لغات مثل الأندونيسية والتيندية.

²¹ أوضحت في مكان آخر أن حرية لغة من نمط ظ-ص-ف، وأن الظروف خصصت لإسقاطات وظيفية موصلة للأفعال (انظر القاسمي الفهري (1997 أوب)).

²² انظر، مثلا، قيود الرتب الصفية عند سيروت وشيه (1990) للقلعة في (أ)، بناء على أنكلر مستوحاة من بلومفيلد (1933) Bloomfield، وورف (1945) Whorf، وكويرك وآخرين (1972) Quirk et al، والإحالات الأخرى المذكورة هناك.

(أ) إن القيود على ترتيب النعوت الصفية المتتحدة يتم الحصول عليها إذا كانت الصفات المعنية معرّاة مباشرة مرتبة سلميا.

يستدل شكوي (ن.م.) على أن اللغات الرومانية من غمط ص- ص- من، وإن كانت الصفات فيها بعدية (في السطح). ومثل التراكيب للمالية ترتيب الصفات في الجرمانية والرومانية:²¹

(11) أ) a beautiful big (round) red ball

ب) un joli gros ballon (rond) rouge

كرة حمراء (مستديرة) كبيرة جميلة

(12) أ) la sola grande invasione italiana dell'Albania

المعجم الإيطالي الكبير الوحيد على ألبانيا

ب) la probabile golfa reazione immediata alla tua lettera

رد الفعل القوي الأعرق المحتمل على رسالتك

وتظهر الصفات العربية عادة في موقع بعد الموصوف، وهي تحترم القبول السلسلية والهرمية المذكورة أعلاه، وإن كان ترتيبها معكوسا بالنسبة لترتيب الجرمانية أو الرومانية. فالأمثلة (13)-(14) توضح هذا الترتيب بالنسبة للمركبات الذوات:

(13) أ) الكرة الكبيرة الجميلة

ب) شاي صيني أخضر جيد

ج) ؟؟ شاي جيد صيني (أخضر)

(14) أ) الكتاب الأخضر الصغير

ب) ؟؟ الكتاب الصغير الأخضر

ومثل التراكيب (15) و(16) للترتيب في المركبات الأحداث:

(15) أ) المعجم الأمريكي الوحشي البليد المحتمل

ب) ؟؟ المعجم الوحشي الأمريكي

(16) أ) الانتقاد الأمريكي الشديد للمقاومة

ب) ؟؟ الانتقاد المحتمل الأمريكي للمقاومة

²¹ هذه الرب موجودة في السلية، كما يرون على ذلك رومري (1994) بالنسبة للرب

لاحظ أن الترتيب للقلوب في الأمثلة (ب) ليس مفسولا بتعس الأول. فالترتيب الأول يكون للصفات "النسوبة" (attributive)، أو المقيدة (restrictive)، بينما الترتيب الآخر يقتصر بقراءة "عملية" (predicative) أو غير مقيدة (أو غير مباشرة). (ورغم) أن الصفات العريضة تظهر عادة بعد الموصوف، فإنها تزول على أسس أنها مسوبة أو مقيدة، وهي نحتم ترتيبا سلسليا معكوسا، بخلاف الصفات العملية أو غير المقيدة التي لا نحتم هذا الترتيب. وكون هذه الصفات البعيدة ليست عملية (بالضرورة) تدعمه موقعة المركب الاسمي المالك (بالنسبة لموقع الصفة)، وكذلك موقعة صفات لا تكون إلا مقيدة (أو منسوبة).²

2.2. صفات أخرى للصفات النسوبة

ننظر أولا إلى موقع الصفات بالنسبة للمالك والمصلحة. فالصفات النسوبة تتموقع بعد المالك وقبل المصلحة (في المركبات الإضافية). ومن جهة أخرى، فإن الصفات العملية أو غير المقيدة توجد بعد المالك والمصلحة. لتأمل الأرواح التالية:

(17) أ) محاربة الحكومة المنتظرة للارتشاء

(ب) ٩٩ محاربة الحكومة للارتشاء المنتظرة

(18) أ) المحكوم الشديد لأمريكا على المقاومة

(ب) "المحكوم لأمريكا على المقاومة الشديد"

فقط الاستفهام في (17 ب) يدل على أن التركيب لا يمكن أن يكون إلا على أساس أنه جملي (أو غير مقيد)، بينما نحن (17 ب) يدل على أن الصفة النسوبة لا يمكن أن تظهر بعد المصلحة. فإذا افترضنا صعود من وصعود

² التبع غير المباشر أو الجملي أو غير المقيد لا يحرم هذا الترتيب، كما سري

المالك لرصد هذه التفاعلات، فإن هذه الآليات تستعمل في بيئة الصفات النسوبة، ولا تستعمل مع الصفات الحملية.²⁵

ولنظر الآن إلى النموذج الأمثل للصفات النسوبة مثل تلك التي توجد في (19):

(19) أ) The alleged murderer

ب) The former president

ج) The White House

فمن المعروف أن هذه الصفات لا يمكن استعمالها حملياً، فلا نقول: The murderer is alleged، الخ فما يقابل هذه الصفات في العربية لا يستعمل حملياً كذلك، ومع ذلك، فهو لا يرد إلا بعدياً:

(20) أ) القاتل المزعوم

ب) الرئيس السابق

ج) الخميس الفارط

د) البيت الأبيض

(21) أ) * الرئيس سابق

ب) * الخميس فارط

فهذه الملاحظات تبين بوضوح أن للوقعة بعد الاسم ليست خاصة بالصفات الحملية. ورغم أن الصفات النسوبة تظهر في مواقع بعد الاسم بصيغة (شبه) مطردة، فهي مع ذلك تتميز عن الصفات الحملية بأنها تراعي ترتيباً هرمياً

²⁵ يمدّ سيووت وشيه (1968) الصفات اليعدية العربية بعوتا غير مباشرة، ويتردد أن هذه الصفات لا تخص للقيود التي وضعها على الرتبة. لكن هذا الوصف غير صحيح فاشكك المعتمد عندهما يزعم أن ليس هناك رتبة أسامية في ترتيب الصفات اليعدية علماً بالواقع وبالإضافة إلى ذلك، فهما يزولان موقفة لذلك وظهر أدائي تعريف مفصلين في الأسس والصفات مؤشراً على وجود بعد غير مباشر إلا أن هذا التأويل غير صحيح.

معكوسا و كما سأبين، فإن هذا الترتيب الصارم ممة من مميزات العروب
السامية للأسماء

3.2. الترتيب القبلي

موقعة الأعداد في المركبات الحدية تبين كذلك أن الرتبة الداخلية تحترم
هرمية صارمة. فحين تظهر الأعداد قبل الأسماء المحدودة، فإن العدد الترتيبي
يسبق العدد الرقمي، كما في (22):

(22) أ) أول خمس محاضرات

ب) * خمس أول محاضرات

و حين يقع المرجح بين مكونات قبلية ومكونات بعدية، فإن "المضاء" القبلي
يراعي ترتيب السلمية، بينما المضاء العددي يراعي صورتها المعكوسة:

(23) أول خمس صحف فرنسية مشهورة

(24) ثالث هجوم أمريكي محتمل على السودان

وليست الأعداد إلا مثالا للحدود القبلية أو العوت التي تراعي السلمية
مباشرة. فالأسوار وأسماء الإشارة تمثل نماذج أخرى معروفة:

(25) كل هذا الكلام

(26) كل ثلاثة رجال

فني هذه التراكيب، تظهر الأسوار وأسماء الإشارة قبلها، ويكون الترتيب
الاعتبادي السابق للاسم كما يلي:

(27) سور « إشارة » عدد ترتيبي « عدد رقمي » صفة « اسم »

إلا أن هذه العوت الفعلية تظهر أيضا بعد الاسم الموصوف، وحينئذ تحترم
ترتيباً مرآئياً. فحين ترد الأعداد بعد المحدود، مثلاً، فإن الأعداد الترتيبية تسرد
بعد الأعداد الرقمية:

(28) أ) المحاضرات الخمس الأولى

ب) ٥٥ المحاضرات الأولى الخمس

وعلاوة على هذا، فإن طبقات الصفات المذكورة في (8) و(9) تسرد قبل الأعداد:

(29) الكتب الفرنسية الخمسة الأولى

(30) المحكوم الأمريكي المحتمل الثالث

وإذا كان تعبير هذه الرتبة محكماً، كما في (31)، فإن هذا الترتيب يعود إلى عوامل إحصائية (كالتأويل الجملي، والنزج التبتيري، الخ):

(31) أ) الكتب الخمسة الأولى الفرنسية

ب) المحكوم المحتمل الثالث الأمريكي

ج) المحكوم المحتمل الأمريكي الثالث

فهذه الملاحظات تبين أن الترتيب الاعتيادي (أي (27)) يراعى في العضاء انقبلي، بينما العضاء البعدي يراعى الترتيب المعكوس (أي (32)):²⁶

²⁶ إن هذه الخصائص تتعارض بشكل واضح مع الخصائص الموجودة في السلتية، كما وردت عند روفري (1994)، حيث أن

(أ) سلسلة الصفات تخضع للترتيب الأصلي (دون عكس) كما في (1)

(1) y cyrha mawr gwyrdd Swneidd

صيني أصغر كبير الكأس

"الكأس الكبير الأصغر الصيني"

(ب) تنوضع الصفة بعد الرأس الاسمي وقبل للملك، حتى في حالات الجر المركبي، كما في (2)

(2) march best brenhaws ddodeth

حكيمه ملكه جميلة بنت

"بنت ملكه حكيمه جميلة"

والخاصة الثلاثة المعيرة لترتيب الصفة في الوثائق هي عدم وجود أداة مستعملة في الصفة، كما هو موضح في (1)، حيث الترتيب هو: حدس-ص، وهنا التوزيع لا يخلو في العريضة. وأخيراً لاحظ موقعة الإشارة في (3).

(32) ص « ص » عد رقمي « عد ترسمي » إشارة « صور

2. الصفات القبلية

الصفات القبلية تظهر أساسا في مواقع بعد الاسم. إلا أن هناك سياقات محدودة تظهر فيها الصفة قبل الاسم، كما في المثال التالي:

(33) أ) أكلت لذيذ الطعام

ب) أكن له والفر الاحترام

فكما هو واضح من الأمثلة، فإن الصفة، وهي في أول المركب، ترس المركب الإصالي الاسمي. وكون المركب هنا اسما، وليس صفيا، يمكن استخلاصه عبر روائز مختلفة. فهو يظهر في موقع المركبات الاسمية، لا الوصفية، وهو يبدل بمركبات اسمية أخرى (رؤوسها أسماء)، كما في (34):

(34) أ) أكلت الطعام اللذيذ

ب) أكن له الاحترام الوافر

ثم إن المركب بأنه معرف، مما يبين أنه مركب حدي اسمي، بينما التركيب الإصالي الصفّي ليس كذلك. وتبرز طبيعة المركب المعرف عندما يكون موصوفا بجملة، حيث تكون هذه جملة معرفة:

(35) أ) لذيذ الطعام الذي أكلته

ب) وافر الاحترام الذي أكن له

وأما المركب الصفّي للمعرف، فإن الصفة التي ترسه تكون حاملة بالضرورة لأداة التعريف، ومن هنا التباين التالي:²⁷

y froch fack dawel hon

هذه حكيمة صغيرة عات (أد)

"هذه العنة الصغيرة الحكيمة"

²⁷ لتتوصل، انظر العاسي المهري (1997).

(36) أ) بحثت عن الجميل الموجه
 ب) * بحثت عن الوافر الاحترام
 وهناك عنصر ثالث للوهنة على اسمية هذا التركيب، وهو أنه غير قابل لاحتواء الظروف، ومن هنا هذا التقابل:
 (37) أ) أكن له الاحترام الوافر جدا
 ب) * أكن له وافر الاحترام جدا
 فالتركيب (37) يتضمن مركبا صغيا، قابلا لأن ينعث بالظرف، بينما
 (37) ب) لا يقبل هذا النعت، لأنه صرب من النعيض (partitive)، ولا يختص
 عن الهمزة التبعيضية الاسمية، التي لا تقبل الظروف.²⁸

وهناك حالات أخرى للصفات القبلية، لا تظهر إلا سابقة للاسم،
 منها ما سمي باسم التفضيل، وهو صفة في الواقع. وصفة التفضيل تظهر
 في صيغتين كما في (38):
 (38) أ) جاء أحسن لغوي
 ب) جاء أحسن اللغويين
 صفات التفضيل تنصرف مثل الصفات القبلية في السمات الواردة.

فهذه الاستعمالات للصفات في موقع قبل الاسم تدعم افتراض أن
 العربية لغة من عطف ص - س (في بنيتها الأصلية). وفي الفقرة الموالية،
 سأنتقل إلى مسألتين متصلتين بخصوص بنية الصفات: (أ) كيف تولد في السمة
 الأولى؟ و(ب) كيف نصل إلى ترتيبها الفعلي في السطح؟

²⁸ (36) ب) لائحة طبعاً في التلويل الوارد فقط

3. بية لاناظرية للصفات

3 1 الترتيب

بينما أن المكونات القبلية والمكونات اليعدية تراعي رتبا معكوسة، بينما لحالات "المحتلطة" يراعي كل منها السلمية بالترتيب اللائق. لسطر مثلاً في (39) و(40):

(39) أول خمس صحف فرنسية مشهورة

(40) كل ثلاثة كتب محضراء مشهورة

يفترض أن النعوت الاسمية (الصفات)، مثل النعوت الفعلية (أي الظروف)، تولد في محضرات إسقاطات وظيفية، يكون فيها المركب الاسمي فصلية لرأس وظيفي. فبالنظر إلى الترتيب الواردة في الأمثلة، هناك حالات:

(أ) إن المحضرات تولد إلى يمين ويسار الرؤوس، مما يمكن من رصد الترتيب الواردة هنا

(ب) لا تولد المحضرات إلا إلى يمين الرأس (إلى اليسار في الخط اللاتيني). حيث لا يرصد هذا الافتراض إلا النعوت السابقة (للإسم)، وأما النعوت اللاحقة، فتحتاج إلى عمليات تحويلية إضافية. الاختيار (أ) أقل تقييداً من اختيار (ب)، وعليه فهو أقل حادية. فإذا تبينا نظرية كين (1994) المبينة على عدم تناظر المركبات في البنية المكوبية، فإن (ب) يفسر من نفسه.²⁹ وي طرح حيث السؤال: كيف يمكن رصد الترتيب المعكوس أو الترتيب المختلط؟

²⁹ هناك دليل آخر يقدمه في الصفات القبلية (مثل عين)، الذي يكون ممكناً مع الصفات

معدية، ولا يكون ممكناً مع الصفات القبلية.

(*) أكلت الطعام غير اللذيذ

(*) أكلت غير لذيذ الطعام

لقد افترح شكوي (1996)، مستلهما مقاربة كين (د.م)، أن الصفات والنعوت (السابقة منها واللاحقة) تولد على أساس أنها محصصات للاسماء، مراعية لهرمية تراتبية.³⁰ وعليه، يمكن اشتقاق رتبة من - من غير صعود من (أو م.س.) إلى محصصات إلى غير الصفات ويعتبر شكوي أن صعود من يتم في اللغات ذات "الحرف السابق" (prepositional)، ولا يوجد هناك ترتيب معكوس لأن الصفة لا تنقل، بينما يتم صعود م.س. في اللغات ذات "الحرف اللاحق" (postpositional)، الذي يردف باختلاف الصفات (pred piping)، وعكس ترتيبها الأصلي. وحتى يتمكن من أخذ صورة عن الطريقة التي يعمل بها صعود م.س. (في اللغات ذات الحرف اللاحق)، ننظر إلى التركيب (41)، المشتق من بنية مثل تلك التي في (42):

(41) المحجور الأمريكي الوحشي المحتمل

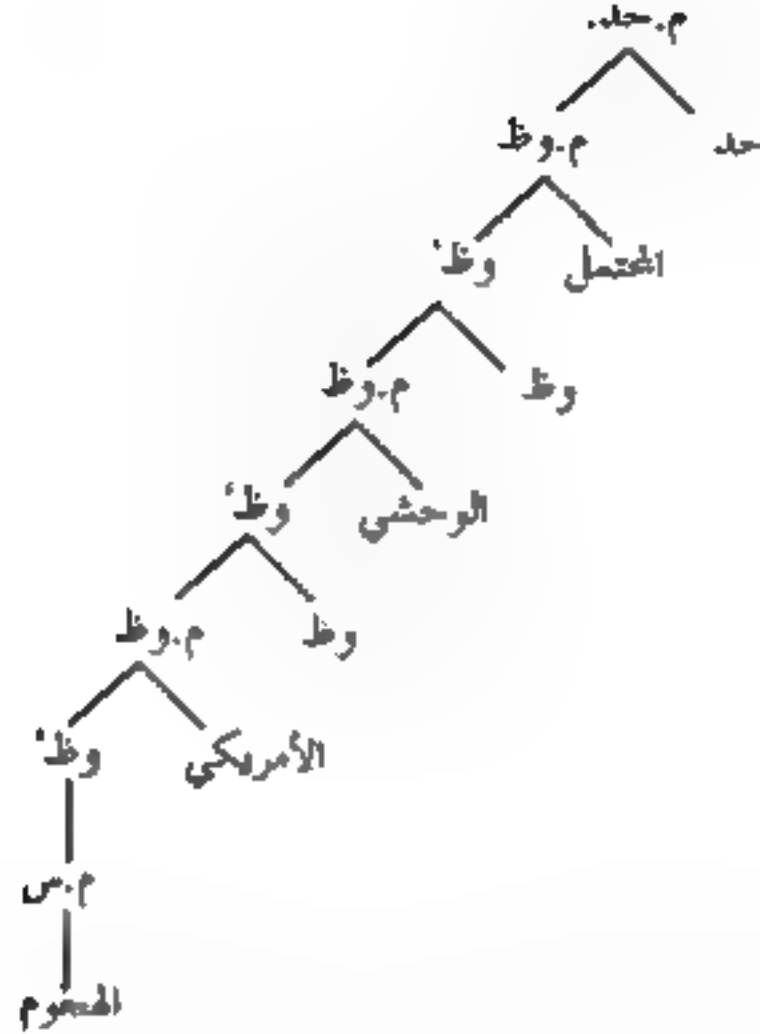
³⁰ يقترح كين (1994) أن لامناظر الرتبة الخطية يوافق لامناظر في البنية السطحية التحتية، عبر التحكم المكوني اللامناظر. فإذا كان هناك مكونان لاهائيان من و من، ومكونان ماهيان يشرفان عليهما وهما من و من، "فإذا كانت من تتحكم لامناظريا في من، فإن من تسبق من". فالتركيب اللامناظر عند كين يقوم أساسا على مسلمة التوافق الخطي (= م.و.خ):

(1) م.و.خ

من (أ) ترتيب محلي ل ن

حيث من علاقة اشراف لاهائية-إلى-غائية، وأ مجموعة من الأرواح اللاهائية (تتحكم فيها الأول تحكما لامناظريا في الثاني)، ون مجموعة من الأرواح النهائية. فإذا م التوافق بين التحكم المكوني اللامناظر واليق الخطي، فإن للمحسسات (أو المحسسات ون التي تتحكم مكونيا بشكل لامناظر في رؤوسها تسبقها بالضرورة، والرؤوس التي تتحكم تحكما مكونيا لامناظريا في عضلاتها تسبقها بالضرورة. وهذا يبين لماذا يفرض ترتيب صارم بخصص رأس-فصلة

(42)



فحينئذ نتمكن من الوصول إلى الترتيب السطحي، ينبغي نقل م. س. أولاً إلى
يمين أسفل م. ص. (مركب صعي)، ثم نقل م. ص. (الذي يحتوي على م. ص.)
إلى يمين أقرب م. ص.، وهكذا إلى أن نصل إلى أعلى م. ص. فمن النقل بهذه
الطريقة، يتبع الترتيب للعكوس للصفات، كما أن م. موقع إلى يمين كل
الصفات (مع أنه مؤكد يسارها).

إلا أنه ينبغي ملاحظة أن لفترض صعود م. س. لا يمكن أن يطبق على
العربية دون مشاكل. وهذا شيء متظر، لأن العربية ليست لغة بعبية
الحرف (postpositional)، وما ستظهر حسب ما يقيمه شوكوي نفسه هو أن

يكون صعود س هو الوارد. فصعود م.س. يتسأ بوجود معطيات لا وجود لها،
كوجود المالك في (17ب) (للمعادة هنا في (43ب)) في موقع قبل الصفة، مع أن
الأمر ليس كذلك:

(43) أم محاربة الحكومة المنتظرة للارتشاء

ب)؟؟ محاربة الحكومة للارتشاء المنتظرة

فكما سبق وأن لاحظنا، فإن الترتيب الطبيعي هو (43أ)، وأما (43ب) فلا
يلزم إلا بشروط خاصة (أوضحناها أعلاه). وحتى تتمكن من الاحتفاظ
بافتراض يومية المخصصات، وكذلك رصد الحالات المعقدة التي أسلفنا، فإنه
من الضروري افتراض أن الرأس س. يتقل، وأن المالك م.حد. يتنقل
كذلك، في استقلال عن بعضهما بعضا، كما بينت أعلاه. فإذا كان
هذا صحيحا، فإنه لا يوجد حل معكوس للعربية على طريقة شكوي
(ن.م)، وبما على نمطينه. والمخرج الوحيد الذي يبدو ممكنا هو أن هناك
صعود ص أو م.ص. في استقلال عن نقل س أو م.س. وبالفعل، فمن
هناك ما يوحى بأن نقل ص (أو م.ص) مبرر، كما سألنا عندما
أفحص بنى الصفات القبلية والبعدية.

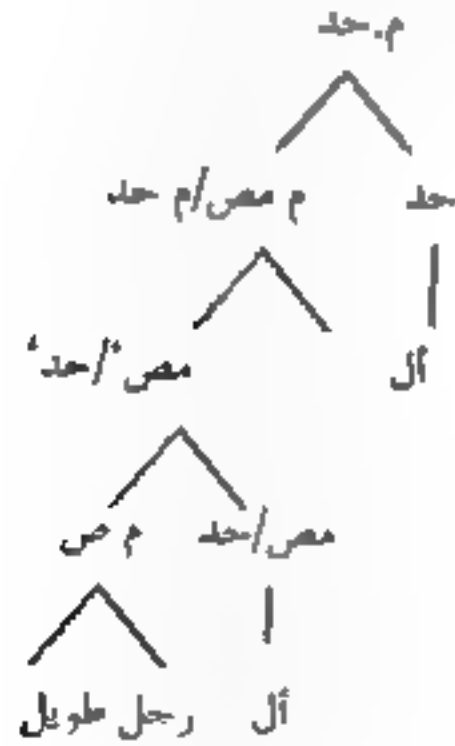
2.3. بنى الصفات ومصادر الحدود

برهنت على أن العربية لغة من نمط ص-س (أي سابقة الصفة)، وأن
الصفات يحس معالجتها على أساس أنها مخصصات إسقاطات وظيفية
(فصلاتها المركبات الاسمية). وهي بهذا توازي الظروف. فهذه المقاربة
الوظيفية للصفات على طريقة شكوي ليست كافية في هذه الصيغة، لأنها لا
ترصد كون البنى الصفية الناعنة تتضمن حدين (على الأقل)، واحد يكون على
الرأس الاسمي، وآخر على الصفة، كما في (44):

(44) الرجل الطويل

فعلينا إذن أن ننظر في مصدرى هذين الحدين.

لقد استدل كين (1994)، بناء على عدد من التباينات التوزيعية في بنية مركبات الحدبة في اللغات الجرمانية والرومانسية، أن الصفات والصفات ومركبات الملكية هي أساساً فضلات مصدرية (CP complements) للحد. تحليله مبني على ملاحظة هامة هي أن متواليات حد-س في المركبات الحدبة لا تمثل مكوناً. وعليه، فإن كل المركبات (بما فيها م، وباستثناء حد) تولد داخل المركب الصري (م.ص) أو المركب المصدر (م.ص) الذي يمثل قصة للحد، ثم تصعد (ويصعد كذلك الاسم الذي يرأس الصلة). فإذا كان أصل الصلة المفردة صفة جمالية (أو صلة) مقلصة (أي م.ص)، وكانت أداة لتعريف حداً جمالياً، فإن من المعقول أن نفترض أن كلا الحدين الواردين في (44) جمليان، كما هو ممثل في (45):



إلا أن نسق كين لا يولد هذه الخلية المزوجة بالضرورة، ولا يصحس أن يكون هناك تطابق تعريفي بين المركبين الخلتين.³¹ ويدل أن المصدر الأقرب، الذي يتماشى مع جوهر تحليل كين للمركبات الخلية على أساس أنها جمليّة، هو بنية الملكية، التي توفر مصدرين للحدود، كما يثبت أعلاه. فافتراض الملكية يبدو قابلاً للتطبيق المباشر على الصفات القبليّة، وإن كان الأمر يختلف بالنسبة للصفات البعدية. فلنبدأ بالأولى.

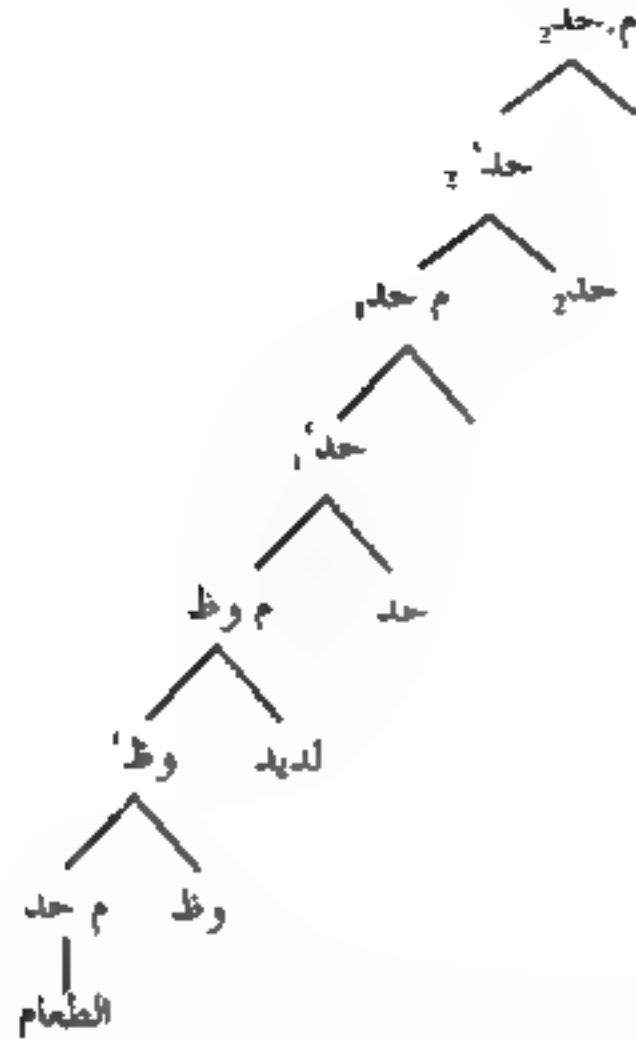
1.2.3. الصفات القبليّة

الصفات القبليّة، كما لاحظنا سابقاً، نرتب التعريف من فصلتها الاسميّة. فمن المقبول أن يفترض أن الصفة وفصلتها تخضع لنفس العمليات التي ينصّب لها مكوا الاضافة الاسميّة. فالمركب الملكي "الصفى" في (33)، حين يكون معرفاً، تكون له بنية مثل (46):³²

³¹ في البنية السطحية تدمج الصفة في م/ص/حدد والرأس الاسمي في حدد.

³² تدعى الكسيانو وويلدر (1997) Alexandou & Wilder، إضافة إلى افتراضهما أن حدد تركبي أن معالجة كين للصفات كصلاّت مقالة تتيح (على الأقل) مصدرين حديّين: لأون حدد للمركب الحدي الخارجيّ (الذي يحتوي على الجملة الصلة)، والآخر هو حدد للمركب الحدي فاصل المركب الوصفي المتضمن في المركب المصدريّ (انظر (45) و (46)) إلا أن تحليل كين، حسب علمي، لا يسمح بهذا التأويل. انظر، مثلاً، تحليله لـ "le livre jaune" في ص 101 (حيث لا توجد أداة في المركب الحدي الداخلي بالنسبة للمركب المصدريّ) انظر أيضاً بيته (57) في ص. 97، بخصوص "the book sent to me" واعتراضه أن "book" تأخذ هنا الاعراب من خلال دمجها في the (ص. 98). عكس (ن.م) يولزي مع مع ج وحد وحد يمكن أن يمثل المصدر الثاني المطلوب. وعلاوة على ذلك، فإن تطابق التعريف لا يتم رصده

(46)



فالصفة *لدي*، باعتبارها رأساً، تدمج أولاً في *حذر*، ثم في *حذر*، مثلاً
 يفعل ذلك رأس اسمي في بنية إضافية اسمية. وهذا النقل غير محظون
 بسووعه وجود سمتين مفصلتين في *الحذر*، هما التعريف والإعراب. والمركب
 لاسمي الطعام يتقل غير للخصصات، وينقل إعراب الجذر، ويحفظ في
 تخصص *حذر*، ليتفحص التعريف في *حذر*، مما ينتج عنه توارث تعريفي.

فإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فإن الصفة يتم "تأسيماً" (تحويلاً) إلى
 اسم غير *الحذر*، ويقع تناقص بين الصفات المائعة والأسماء لتدمج معجمياً في
 ك *الحذر* المشطور. وقد سبق أن بينا أن الصفة هنا تتصرف مثل الاسم.

2.2.3. الصفات البعدية والترتيب للعكوس

كيف يمكن تطبيق افتراض الملكية على تراكيب الصفات البعدية؟ هــبـك ثلاثة أنواع من التراكيب كلها هنا: (1) و(44)، وكذلك (47)، الأكثر تعقيداً، (1) احترقت دار الرجل الواسعة (44) الرجل الطويل (47) كتاب الحساب الأخضر الصغير

لسطر أولاً في (1) و(44). أين يوجد الاسم في البنية النهائية، وأين توجد الصفة؟ فإذا أخذنا بعين الاعتبار ما قدمته في الفقرة 1، فإن من يكون في حدٍ في التراكيب معاً. وبما أن المالك في محصص حدٍ، كما يثبت سلفاً، فالصفة (وهي مركب) توجد: (أ) إما في محصص إسقاط وظيفي أسفل (جهي)، أو (ب) في محصص حدٍ، شريطة أن تكون حدٍ مسووعة لمحصصات متعددة، أو تكون رأساً مشطوراً. فإذا افترضنا (أ)، فليس هناك أي وسيلة لرصد التطابق في التعريف بين الصفة والرأس الاسمي. فنفترض إذن (ب). من المقبول أن يتم توافق التعريف في ميدان م حدٍ، وأن المركب الصفي قد صعد هناك، من موقعه الأصلي إلى محصص حدٍ. ففي هذه المرحلة، يصعب معرفة ما يبرر شطر حدٍ، لأن التعريف هو السمة الجديدة الوحيدة. وبناء عليه، يبدو أن التعريف في حدٍ يمكن أن يجتذب أكثر من محصص، لينمحص ستمه. فالمركب الصفي الأدنى ينتقل إلى محصص المركب الصفي الذي هو أعلى منه، ثم هكذا، بمراعاة مسافة متساوية (equidistance)، وينتهي المركب الصفي المعقد، وبترتيب معكوس، في محصص حدٍ، كما في (14) و(15) أعلاه.²³

²³ يمكن أن نفترض، كما أسلفنا، أن المركبات الصعبة مركبات حدية، وهي شغل محصصات المخلوود الصعبة، قبل أن تحل في مجال المركب الاسمي المعقد.

لاحظ أنه عندما يوجد مالک اسمي في التركيب، فإنه يهيئ مساره في موقع أعلى من موقع الصفات. وعلى افتراض أن المالك هو ضرب من "العامل"، فإن موقعه الأصلي ليس بأعلى من مواقع كل الصفات، وعليه فإن أعلى موقع محله لا يمكن أن ينتج عن نقل يراعي مبدأ المساواة. وكان بالإمكان أن يفترض حداً مشطوراً لمعالجة إشكال الترتيب لو أنه كان بالإمكان معاملة سمتين حداثتين مستقلتين. وبما أن التعريف يظهر وكأنه السمة الوحيدة الواردة، فإن مصدر الترتيب لا يبدو مقترناً بالشرط ولذلك فلا بد من ساجاً إلى مروق تأويلية بين الأسماء والصفات لتبرير هذا الترتيب. بل إنني أريد ربط هذا الترتيب بالترتيب الموجود في (44)، لأن الاسم في التركيبين يمكن أن يعتبر أكثر "إحالية" من الصفة، مما ينتج عنه أن س (أو الحد الذي يحوي س) يجب أن يكون في "حيز" الصفة (أو المركب الحدي الذي يحوي الصفة). فهذا الحد يكون حيثما عاندها (anaphoric).

3.2.3. الحد الإحالي والحد العائدي

بينت سابقاً أن تأويل سمات الحد تعرض المعهودة والمردية. وهذا المفهوم يرتبطان، بصفة طبيعية، بمفهوم العائدية والإحالية. لفترض أن هاتين السمتين مرتبتان هرمياً في البية (لأبواب تأويلية)، ولحدّد موقعي السمة العائدية (و/أو المعهودة) والسمة الإحالية (و/أو المردية) على أساس أنهما حد واحد، على التوالي. فمسألة الترتيب بين الاسم والصفة تتحول إلى مسألة معرفة لماذا يصر التفاضل بين س وص لبلوغ حد عن فوز س، عوض ص. فنتيجة هذا التفاضل في صالح س في اتجاهين: (أ) يسبق الرأس الاسمي الصفة، كما في (44)، ولا يمكن أن ينعها، و(ب) يسبق المالك

الصيغة الناعمة، ولا يمكن أن يتبعها، كما في (47).³⁴ ويمكن رصد هذين الوصفين في نفس الوقت بافتراض أن *س* يجب أن يكون في حيزها *ص*³⁵

فإذا كان الترتيب يرتبط بأحياز الحدود في *ص* و*ص*، يمكن حينئذ ربطه بتأويل المركب الاسمي بصفة طبيعية. لنفرض أن المركب الحدي لا يؤول على أساس أنه موضوع إلا إذا أشبع أو أعلق، ويكون *م*. حد مشبع إذا كان محصيه بأوي *م*. حد مالكا (في *ص.ص* أو *ص.م*)، يعلق الموقع المفتوح في المركب الحدي، أو كان ضميرا فارغا (تسوغه أداة التعريف) يقوم بنفس الوظيفة (كما في هكيتم (1985)، هولمرك (1993) وكميل (1996)، من بين آخرين). وفي حالة الصفات الناعمة، فإن الموقع المفتوح في المركب الوصفي يرتبط أولا بالمتغير المفتوح في المركب الاسمي، ولا يمكن أن يعلق بالحد، وإلا لما أمكن التأويل. ولذا ينبغي أن يكون الحد في الصفات عاليا. فإذا كان هذا الحد هو *حد*، فيجب أن يكون *حد* آخر متحكما فيه (مكونيا) حتى يمكن ربطه، وهذا الحد هو *حد* (الذي يكون إاليا أو ضمريا). ونفس الكيفية، فإن المالك يجب أن يكون أعلى في البنية لنفس العلة.³⁶

³⁴ للمقارنة، يمكن أن ملاحظ أن الصفات تنقسم (عادة) الأسماء في اللغات الجرمانية والصفات الرومانية، وأن الصفات تسبق المركب المالك في اللغات السلافية إلا أن الصفات، في هذه اللغات، لا تحمل (عادة) أداة التعريف. وهذا الوضع يختلف عما هو موجود في لغة مثل الإغريقية، مثلا، التي تحمل فيها الصفة البعيدة الأداة

³⁵ من المحتمل أن يكون الحيز محكما بالتحكم الكوي (c-command)، مما يشج عنه الترتيب

³⁶ من بين المسائل التي تظل في حاجة إلى حلول مسألة الرتبة بين الصفات المفردة والصفات الجملة أو الصلات، حيث يجد الجمل تأخر دائما عن المفردات، كما في الأمثلة التالية:

(أ) الكتاب الصغير الذي قرأته

(ب) الكتب الثلاثة التي رأيتها

3 2 4 حالات مختلطة

لنتمحصر الآن حالات الربب المختلطة، مثل (39) و (40)، حيث نجد الأعداد والأسوار سابقة (عن الاسم) والصفات (المسوبة) لاحقة. فهذه الحالات تمثل أمثلة لاشتقاقات "وسيطه"، نجد فيها مكونات اسمية متنوعة (بما في ذلك الركن الاسمي والصفة الناعية) تتموقع (في ترتيب معكوس) إلى يسار مكونات سابقة (تراعى ترتيباً هرمياً). فهذه الحالات تدعم افتراض أن هناك صعوداً للرأس والمالك وللصفة ضمن سرورات اشتقاق المركبات الاسمية.¹⁷ وكما بينت سابقاً، فإن صعود المالك يورث موقع المالك المضاف إليه، الذي يوجد قبل موقع الصفات. وصعود الصفة يدعم وجود الصفات بعد الاسم، في ترتيب معكوس، وإن كانت تراعى الترتيب الهرمي عندما تكون سابقة. وأخيراً، فإن صعود الاسم يورث وجود المالك إلى يسار الرأس

(ج) كتاب المعاد هذا الذي قرأته

ولا يهم أن تكون الصلات تفيدته أو غير تفيدته في هذا الترتيب القار فالتراكيب التي توجد فيها الصلات قبل الصفات (المفردة) لاحقة.

(د) * الكتاب الذي قرأته الصبور

(و) * الكتب التي رأتها ثلاثة

(ز) * كتاب المعاد الذي قرأته هذا

انظر القاسي (1997) في شأن تحليل هذه النمود.

¹⁷ [س - م - ما] هي الرتبة العادية في الولش (Webb) كما يصحها روهري (1994). وعلاوة على هذا، فإن الولش لا يسمح بالترتيب المعكوس، مما يوحي بأن صعود س فقط هو الوارد في هذه اللغة، وليس هناك صعود م (أو م.س)، لأن المالك يتموقع بعد الصفات. انظر هامش (18) وكنلك روهري (ن.م.) لمزيد من التحليل

الاسمي وهكذا، فإن تركيا مثل (47) ينتج عمر خطوات اشتقاقية متتالية، انطلاقاً من بنية أولى مثل (48):³⁸

(48) [م حد [م وظ الصعير [م وظ الأعضر [م من الحساب كتاب]]]]

وحتى يتمكن من الإبقاء على افتراض أن المصوت البعدية توجد إلى عمير الاسم، فمن الضروري أن يكون الفصل بين المصاء السابق والمصاء البعدي فصلاً سلمياً محصاً. وبناء عليه، فإذا كان ناعت معين ينتمي إلى المصاء البعدي، فإن أي ناعت قبلي لا ينبغي أن ينتمي إلى بنية وظيفية أعلى من تلك التي يوجد فيها (والعكس صحيح). فبناء على قيام سلمية مثل تلك الموجودة في (49):³⁹

(49) سو < إش < (حد) < عذ رت < عذ رل < ص < ص
وعلى افتراض أن هذه السلمية تنطبق على البنى الأولى، فإن الترتيب التي تبدو بحارقة للسلمية لائحة، إلا إذا تدخلت عناصر أو عمليات أخرى. وهذا لتنبئ بلعن التراكيب المخالفة لهذه المضوابط وارد، كما سيتبين من تفحص عدد من الحالات.

المجموعة الأولى من التراكيب اللاحقة تتعلق بالمصوت السابقة التي لا تراعي الترتيب السلمي المباشر مثل: *عذ سو (س) في (50 أ)، أو *عذ إش (س) في (51 أ):

³⁸ قد يظن أن النقل يعمل بالاحتلاب (pid piping) في هذه الحالة، وأن المركب المصفي يُجنَّب مع المالك في طريق هذا الأخير إلى موقع أعلى إلا أن هذا الاحتلاب، علاوة على كونه غير لائق، لا يمكن أن يحد إطلاقاً إلى الحالات التي لا يوجد فيها مالك، ومنبع ذلك يظهر فصاحت في ترتيب معكوس.

³⁹ وضعت حد بين قوسين لأنه عنصر لا يتقل، خلافاً للعناصر الأخرى. و«ترنسي» (ordinal) ورقم «رقمي» (cardinal)، سو = سور (quantifier) وإش = إشارة.

(٩٨) أ) * ثلاثة كل كتب

ب) كل ثلاثة كتب

(٩٩) أ) * الثلاث هذه

ب) هذه الثلاث

و مجموعة الثانية تتعلق بالبعوت المبدية التي لا تراعى الترتيب المعكوس،
مثل: * من سو ص عد في (٩٩ أ)، و * من ص سو عد في (٩٩ ب)، حيث تقارن
ب (٩٩ ج).

(٩٩) أ) * الكتب كلها الخضراء الثلاثة

ب) * الكتب الخضراء كلها الثلاثة

ج) الكتب الخضراء الثلاثة كلها

ونفس الشيء يصدق على ترتيب: * من إش عد ص في (٩٩)، حيث الترتيب
أهم من مراعى، ولكن التركيب لاحق:
(٩٩) أ) * الصحف هذه الثلاث الجديدة
ب) الصحف الجديدة الثلاث هذه

فالتركيب (٩٩ ب)، برتبة: من ص عد إش، هو الإمكان البعدي الوحيد.
و المجموعة الثالثة تتعلق بالترتيب المختلطة، التي تولى بين المجموعتين
السابقين. وهكذا، فإن عد ص إش، ص ص سو، سو ص عد، أو إش ص
ص عد في (٩٩) إلى (٩٩) رتب لا تطرح أي إشكال، فيما إش ص في
(٩٩) غير مقبولة:

(٩٩) الثلاث الصحف هذه

(٩٩) وأقر الصير كله

(٩٩) كل الكتب الخضراء الثلاثة

(٩٩) هذه الصحف الجديدة الثلاث

(٩٩) ؟؟ هذه الصحف الثلاث الجديدة

والخلاصة أن القيود المرتبطة على التبعوت والحدود الاسمية السابقة واللاحقة يمكن وصلها في تحليلنا (الذي هو تحليل موسّع لتحليل كـين)، شريطة افتراض عدد من عمليات النقل.⁴⁰

4. استنتاجات وإشكالات إضافية

4.1. توارث التعريف

بعدما لاحظت بورر (1988 و 1994-1996) أن أداة التعريف تدخل على الصفات وعلى أسماء الإشارة في العربية، وأن هذه الوردات لا تقلارم قيم دلالية، افترضت أن تع (تعريف) سمة منصفة بالاسم في اللغات السامية، وأن حدّ ليس له تخصيص تعريفي. "وقد افترضت بورر كذلك أن السمة البارزة للمركب الإضافي هي أن الرأس الاسمي يولد فيه بدون تخصيص تع. وبما أن كلا من حد وس في المركب الإضافي ليس له تع مُخصص، فإن عملية دمج تركيبي ل س في س تصبح ضرورية، لأن الاسم الذي يرأس المضاف إليه يخص تعريفاً، وهو يُسرّب سمته التعريفية إلى الرأس س عبر آلية

⁴⁰ المندرس حول (67) و (58) حد دقيقة. فخص التشكيل لا يستطعمسون التعريف س

التركيب، إلا عندما يواجهون الفرق في التلويل

⁴¹ تنظر بورر (1994-1996)، ص. 53. المألوفة تلجأ إلى "تسريب ثانوي" صري (secondary

(speculation) و "أقسام سمات" (feature sharing)، ص. 56. وقد سبق أن شككت في الطبع.

الصرية للترارث أعلاه

معقدة لتسريب. وبعد ذلك، يقع استبدال المركب من س بالحد، حتى يكون معرفة أو مكرة، لأسباب إيجابية.⁴

وعلاوة على كون تحليل بورر يقتضي مساراً معقداً جداً لبلوغ توارث نع، فهو يحتوي على عدد من الاقتراحات غير المبررة بحملها في ما يلي:

(أ) افتراض أن أداة التعريف ليست بلاصفة (ولا هي مولدة في الرأس الحد)

(ب) افتراض أن الصفات البعدية لا تحتاج إلى أداة التعريف

(ج) افتراض أن الرأس الاسمي للمركب الإضافي وللضاف إليه يكونان رأساً وحيداً في البنية النهائية.

فهناك ما يدل على أن المركب الإضافي المعروف يختلف عن الاسم الذي يحمل أداة لتعريف. فأسماء الإشارة القبلية لا تظهر إلا مع الأسماء الحاملة لأداة التعريف، ولا يمكن أن تبنى مع المركبات الإضافية، كما تبين ذلك الأمثلة التالية:

(59) أ) هذا الرجل

ب) هذا الأزرق

(60) أ) * هذا رجل

ب) * هذا زيد

ج) * هذا بيت الرجل

وكما يبين لنا (60 ب)، فإن اسم الإشارة المتقدم لا يرد مع الأسماء الأعلام العارية.

ومن جهة أخرى، فالمركبات الإضافية، خلافاً للأسماء المعرفة، ولكن مثل الأسماء الأعلام العارية أو أسماء الجنس العارية، يمكن أن تستعمل في بي النداء.

⁴ معترض بورر (ن م) أنه خلافاً للسمية، فإن الإنجليزية (أو الجرمانية بصفة أعم) لها حد فصص بالنسبة لسمعة نع، وعليه فليس هناك إمكان وجود مركب إضافي في هذه اللغات. انظره

المع، انظر لومكوياردني (1994، 1996).

(61) أ) يا رجل

ب) يا أزرق

ج) يا زيد

د) يا ابن أخي

(62) أ) * يا الرجل

ب) * يا الأزرق

فمن المنير أن الاسم العلم يفقد أداة التعريف عندما يبي مع حرف النداء، كما يوضح ذلك الفرق بين (61 ب) و (62 ب). فهذه القيود على بي الإشارة وبي النداء تبين أن هناك طبقتين توزيعيتين للمركبات الاسمية، وهي تتباين بحسب حمل الرأس لأداة التعريف، أو عدم حمله لها. لاحظ أن الحدود الإشارية ("أسماء الإشارة") يمكن أن تبي مع المركب الإصائي أو الأسماء الأعلام العارية، شريطة أن تتأخر عنها:

(63) أ) بيت الرجل هذا

ب) زيد هذا

فهذا التباين يوحي بأن أداة التعريف لصفة (أو سمعة حديثة)، وليست سمعة اسمية. فلو كانت كذلك، لما أمكن أن يفرق بين العلم المعروف بالأداة وغيره، أو بين العلم والمعرف بال. فهذا التباين يوحي بالدور الوظيفي للأداة.

وهناك حجة إضافية أخرى تبين أن أداة التعريف لصفة (أو سمعة للحد، لا للاسم)، وهي عدم تحملها لوجود مركب مالك بحاسها⁴³ فهذا التوزيع التكاملي متباً به إذا كانت الأداة مكوناً وظيفياً، وليست سمعة (معجمية) في الرأس. في المركب الإضافي، ليس هناك سمعة تع ظاهرة في حد، بل إنها موروثية فقط غير تطابق (خفي) مع المالك في تخصص حد. وفي

⁴³ من المعروف أن عدم توافق تحقيق أداة التعريف والمالك في نفس الوقت ليس عاماً، و

يصدق على كل اللغات (انظر الرومانية والصومالية والفتارية والإسلافية والإيطالية، الخ)

الأسماء العادية، بحد سمة حد محققة في صورة أداة تعريف. فالتوزيع التكاملي يمكن نعتة بأنه ذو طبيعة تركيبية (انظر الفقرة الأولى أعلاه).

وفي نفس السياق، يمكن التشكيك في افتراض أن أداة التعريف الموجودة في الصيغة ليست بلاصفة (وإنما هي تحقيق لضرب من التطابق الصرفي). فتوزيع الأداة محكوم بصوابط تركيبية: فهي تظهر مع الصفات (أو السمات) البعدية، وتحضي مع الصفات القبلية أو الصفات الحاملة. ونفس السلوك يتكرر مع الأعداد، التي قد تحمل أو لا تحمل أداة التعريف، بحسب كونها بعدية أو قبلية وينطبق هذا النظام إلى حد كبير على الأسوار. فالصفات والأعداد والأسوار لا تختلف أساساً عن الأسماء العادية بالنظر إلى توزيعات أداة التعريف.

نتجه الآن إلى الافتراض المصن في (ح) أعلاه. فكما بينت في الفاسسي (1991-1993)، فإن المجازاة الصوتية الصارمة (strict phonological adjacency) بين المضاف والمضاف إليه غير قائمة في اللغة العربية. وفي نفس الاتجاه، نجد الصفات تتوسط بين الأسماء الرؤوس والمركبات للملكة في اللغات السلتية (Celtic) انظر روفري (1994). فهذه الاعتبارات جميعها تقودنا إلى معالجة أداة التعريف على أساس أنها رأس تركيبية، واستبعاد أن تكون للمقاربة المسببة على دمج السمة (على طريقة بورر (ن.م.)) صحيحة.

لقد افترض لكوباردي (1996)، بعد سيلوني (1994)، أن المالك يشهـي في محصل تطابق الجر (= AGRgen)، وأن من يتقل إلى حد، لفحص سمة تع فيه. لا أن هذا التحليل: (أ) يفترض (يتون صحة) أن المالك يتقل قيمة سمة تع إلى الرأس من في شجرة تط، و(ب) أن ما يسميه "سمة الأداة" (article feature) في الحد تفحص بانتقال من إليها، وهو حامل لقيمة هذه السمة. إلا أن الحجة في أن من يرث قيمة سمة تع في مجال تط غير قائمة، كما أن الحجة في أن من يحمل سمة تع معجمية (كما في بورر (ن.م.)) غير قائمة كذلك.

2.4. الجذر والعروق بين الصفات والأسماء

نفترض أن الجذر إعراب بيوي، يستند أو يفحص عبر رأس وظيفي (في علاقة محصص-رأس)، كما في القاسمي (1991-1993) وأو حنلا (1994) - (1996) وسيلوني (1994)، من بين آخرين. فهذا الرأس يمكن أن يكون نط، أدمج فيه رأس مالك (م) أو حرف عني (كما في القاسمي (ن.م.)) حيث يمكن إسناد الجذر بصفة موحدة في محصص نط أو ما إلى كل من الأسماء والصفات. ولأن الصفات لا ترث تخصيص نع في البنى الإضافية، نفترض أن لذلك في المركبات الصفة لا ينتهي في محصص حد، وإنما في محصص نط، أو ما. وقد تنتقل الصفة إلى وظيفة وظ أعلى من نط، قد تكون حد. وبدل هذا أن تكون نع وإع معن في نط، وألا تكون للصفات رؤوس حدية إلا أن التعريف والإعراب قد يفصلان عن النطابق، كما في (64)، مما يجعلنا نفترض أن نع وإع يظهران في رأس مفصل عن نط، وهو حد:

(64) مررت بالولد المريضة أمه

فحد هو الرأس الذي تتحقق فيه نع وإع، و"نتشر" قيمة هذه السمات من الرأس الاسمي (الحددي) إلى الصفات البعدية (عبر التطابق بين المحصص والرأس الاسمي المدمج في حد والحامل لتخصيص إع ونع)، ومعلوم أن الصفات تحمل إعرابا حتى عندما لا تكون ناعنة. فالصفات الحيلية في (65) تحمل أيضا إعرابا:

(65) كان الرجل مريضا

بناء على هذه المعطيات، يمكن اعتبار الصفات أيضا مركبات حدية، وإن كانت أداة التعريف في الصفة تكون عادة عائدة، كما شرحت أعلاه.

⁴⁴ نفترض أن الصفة المعرفة في (أ) تملك ملوك الاسم للمعرف في الجمل التعيية

:(identificational)

(أ) أتت هو المسؤول

4 3 صعود س، اختلاف الأداة، والجذر

يرغم لو كوبردي (ن.م.) أن مسبب صعود س إلى حد هو فحص تبع، ويشنق توارث تع غير مسار يصعد فيه س إلى حد، لفحص إغ. عسر أن هذا لا يتم إلا إذا احتدب تط (الذي يحمل سمّة تع، ويتطابق مع مخصصه في تع) إلى حد.⁴⁵ وبناء على هذا، يبدو أن نقل للمالك (إلى مخصص تط حـ) باعثه الإعراب، رغم أن المخرج الذي يمر عبره لو كوبردي لفحص تع يحتم أن ينقل تط (المروود بسمّة تع) إلى حد، وهو بذلك يصل إلى الاستجابة لفحص تع بطريقة غير مباشرة (في خطوتين). إلا أن نظاما يوحى بالعكس، وهو أن المالك ينقل لأسباب تعريفية، بينما س ينقل لأسباب إعرابية.

ففي نظامنا أن الجذر مرتبط بوجود س في بدء المركب عبر المسار التالي: حين يكون حد فارغا، فإن حد، يرث قيمة سمّة تع من المالك في مخصصه، ويدمج في حد، (الذي يستقبل الرأس المعجمي الاسمي). فهذا الدمج هو الذي يتيح ل حد أن يكون قادرا على إسناد الجذر، بنفس الكيفية التي يقترحها

⁴⁵ يقول لو كوبردي ما نصه "لنفترض [أن سمّة الأداة] . . في السالبة قوية (. و) يجب أن نمحص قبل النهج، متسببة في نقل ظاهر . ولنفترض كذلك أن تط الجذر قد يرث قيمة تعريف الموضوع المجرور الموجود في مخصصه وأن صعود الاسم إلى حد يتم بالطريقة التالية يلحق س أولا إلى تط جر ويلحق المركب المكون (أو يستبدل) بحد فشرط تعيين حد متوفر الآن صعود الاسم المعجمي [...] مرور وتغييرا ومسوح بالحاجة إلى فحص (+ سمّة أداة) وورد جر (بلون حرف) يصير يكون هذه العملية يمكن أن تتحرر باختلاف تط جر إلى حد، تط جر الذي هو في علاقة مخصص حـ رأس مع موضوع مجرور" (ص 32).

بتر وهيل (1996).⁴⁶ وأما إذا كان حد مملوفاً، فإن هذا الاستناد غير ممكن، كما سبق أن بينت.

فحق الآن إذن، افترضنا وجود الإمكانيات التالية بالنسبة للحد:
(أ) الحد مخصص بالنسبة لتع [+تع]: تحقق أداة التعريف على الأسماء.⁴⁷
(ب) الحد مخصص ب [-تع]: ليس هناك تحقيق للأداة، وتكون الأسماء
مكررات

⁴⁶ يقترح بتر وهيل (1996) نظرية "ربط إعرابي" يستند فيها الإعراب بواسطة رأس يحدد جملة (small clause) ويلعب فيها التنافس الإعرابي دوراً هاماً. فهما يعرفان الربط الإعرابي (case binding) كما يلي:

(أ) الربط الإعرابي

لتفترض أن / رأس يحدد جملة، وأن ب موضوع. إذن / يربط ب، ورأس ب إذا

1. / يصحكم تحكما مكوناً هلياً في ب

2. / يعمل في منافس إعرابي (case competitor) ل ب

وهما يفترضان كذلك وجود مواضع عامة لتحقيق الإعراب (case realization) مباشرة، كما في (ب):

(ب) تحقيق الإعراب

إذا كان / يربط إعرابياً مركباً إعرابياً ظاهراً (KP) له رأس فارغ ب، فإن رأس ب الإعرابي الفارغ يحقق:

1. كاركسائي (Ergative) إذا كان / في صيغة (أو في حد)

2. كمنصوب (Accusative) إذا كان / ف (أو ج) وألحق به حد

افترض أن حد المدمج في س-تط-ع يمثل (شبه الموضوع) للتنافس في الإعراب، ويصبح لـ
إع-سعد أن يستند لـ

⁴⁷ أو على الصفات المؤسمة (nominalized).

(ج) الحد غير مخصص بالنسبة لتع: فعلى افتراض أن حد غير قابل للتأويل في هذه الحالة، فإن المالك يجب أن يصعد إلى مخصص حد، لجعل سمعة تع مخصصة (كأخر ملاد). عند ذلك يمكن (أ) إما أن يبقى حد فارغاً، ويقع دمج،⁴⁸ أو (ب) يحقق، فيحتاج إلى مكون ظاهر في مخصصه. ويسند أن هذين الإمكانين تستغلها بنية الإضافة وبنية الصفة البعدية.⁴⁹

ورغم كون تحليل لونكوباردي وهذا التحليل يشتركان في عدد من الافتراضات عن البنية الصرفية للمركبات الاسمية والآليات التي تمكن من اشتقاقها، إلا أنهما يختلفان في مسائل أساسية. ففي النظريتين، تلعب قوة سمعة تع دوراً أساسياً، رغم أن صعود س في تحليلي لا يورده فحص تع، بل فحص إغ، وإن كان صعود المالك يورده فحص تع. ولأنني أعتمد على عمليات صعود متعددة (ضمنها صعود س وصعود ص وصعود المالك)، فإن تحليلي يتنبأ بكون التنوع أو التناوب يمكن أن يحدث تمثيلاً مع هذه الوسائط، وهذا ما وجدناه بالفعل. وعلاوة على هذا، فإن ربط قوة حد (التركيبية) بتحقيق صري للإعراب (زيادة على تحقيق تع) يجعل التحليل يتنبأ بكون الحلول المقترحة للأسماء ينبغي أن توسع كذلك إلى الصفات. وعليه، فإن انفصال إعراب الجر عن التعريف في الصفات يبدو طبيعياً في نظامنا، وهو ليس كذلك عند لونكوباردي.

⁴⁸ بل قد يجب دمج لاحترام مبدأ المقولة الفارغة (BCP).

⁴⁹ الفرق في السلوك بين الأسماء والصفات يمكن أن يرجع إلى كون الصفات (لا الأسماء) تتطابق بصفة بارزة في السمات الإحالية مع مخصصاتها. وبما أن الأسماء لا تتطابق في الصفات الإحالية، فإن الاختيار الممكن يصبح هو دمجها في حد/نط، مما يور إعراب الجر. وعن هذا ينتج التوزيع التكاملي بين المالك وأداة التعريف. وفي الاختيار (ب)، يكون "لتصام الإعراب" (case sharing) ممكناً.

4.4 حد كأداة جمالية أو حمالية

لقد افترضت، بعد كين (1994)، أبني (1987)، وسميث (1961)، من بين آخرين، أن أداة التعريف حد جملي (يدخل على جملة) ويتصل بالاسماء والصفات على حد سواء (كانت حمولا أو موضوعات)، وأن تراكيب الصفات الناعنة (و/أو الحمالية) تسوغ مصدرين (على الأقل) للحدود. هذه النظرة تدعمها أولا بنى الصفات القبلية أو صفات التفضيل في العربية الفصيحة، إلا أنها ظاهرة منتشرة عبر اللغات. ففي اللغات الاسكندنافية والصومالية والرومانية والإغريقية، مثلا، تحمل الصفات أيضا أدوات تعريف. وفي الفرنسية، هناك عدد من تراكيب الصفات تظهر فيها الأداة مع الصفة، كما في الأمثلة التالية:

(66) أ) l'imbécile de Pierre

ب) la fille la plus belle

وفي العربية العامية المغربية، هناك تطابق في التعريف بين الاسم والصفة (كما يوجد في الفصيحة):

(67) أ) الرجل الطويل

ب) الرجل اللي جا

(68) أ) رجل طويل

ب) رجل جا

ولا نستغرب حين نجد تراكيب مثل (69) فلتبس بين قراءة اسمية (كتركيب ملكية) وبين قراءة صفية ناعنة:

(69) الكلب دحمد

أ) "كلب أحمد"

ب) "أحمد الكلب"

(70) البهل دحمد

"أحمد الغبي"

فهذه التناوبات في توظيف بنية الملكية (في الدلالة على الملكية أو على النعت المنسوب) ليست مفاجئة.

٥. خاتمة

لقد أعدت النظر، في هذا الفصل، في تحليل بني التراكيب الإضافية الاسمية على ضوء ملاحظة أنه قد يقع وقد لا يقع فيها توارث التعريف. وبينت أن توارث نعت سهورة تركيبية، يمكن رصدتها عبر نساج مشطور للمركب الحدي. وهذه النظرة المشطورة تجد سنداً لها في تراكيب الصفات الناعمة. فإذا كانت العربية لغة بنيتها الأولى هي ص - س، وإذا كانت البنى الناعمة تنطبق عليها عمليات نقل متعددة (نحو اليمين)، فإن القيود الرتيبة، بما فيها الترتيب المعكوس (مقارنة مع قيود التراتب الهرمية الكلية)، يمكن معالجتها بصفة كافية. وعلاوة على ذلك، فقد تفحصت خصائص أخرى للصفات والنعوت والحدود، بما فيها التناوبات الإعرابية والرتبية والتعريفية، وبينت أنها مشتقة عبر الآليات المقترحة.